

Distr.: General
1 March 2018
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثلاثون
٧ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

الاتحاد الروسي

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-03185(A)



* 1 8 0 3 1 8 5 *

أولاً- المنهجية

- ١- أعد هذا التقرير الوطني وزارة العدل في الاتحاد الروسي لأغراض الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، بالاستناد إلى المعلومات التي أوردتها هيئات اتحادية في السلطة التنفيذية، وغرفة الشؤون الاجتماعية في الاتحاد، والمدافع عن حقوق الإنسان والمدافع عن حقوق الطفل وهما هيئتان تابعتان للرئاسة، مع مراعاة نتائج المشاورات التي أجريت مع منظمات المجتمع المدني.
- ٢- ويعرض هذا التقرير نتائج العمل المتواصل على توطيد الإطار المعياري والمؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء إقليم الاتحاد الروسي، كما يعرض نتائج تنفيذ التوصيات التي كانت الدولة قد قبلتها باعتبارها التزامات طوعية عقب النظر في تقريرها الوطني الثاني.
- ٣- وفي مطلع شهر شباط/فبراير ٢٠١٨، عُقدت، في سياق إعداد التقرير، مشاورات مع منظمات غير حكومية شارك فيها ممثلون عن نقابة المحامين الاتحادية ونقابة المحامين في مقاطعة موسكو، ومجالس الشؤون الاجتماعية التابعة للهيئات الحكومية ولجان المراقبة العامة، إلى جانب ممثلين عن منظمات غير ربحية من قبيل اتحاد دافعي الضرائب واتحاد المتطوعين ورابطة القانونيين ومجلس القانونيين الشباب في الاتحاد وصندوق دعم المبادرات التشريعية، وغيرها من المنظمات.

ثانياً- الإطار المعياري لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

ألف- الضمانات الدستورية والالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (التوصيات ١ و ٢ و ٧-٩ و ١٢ و ٢١-٢٣)

- ٤- الاتحاد الروسي دولة فيدرالية ديمقراطية وقائمة على سيادة القانون تتخذ شكل حكومة جمهورية، مؤلفة من أقاليم الكيانات المكونة للاتحاد، المتساوية في الحقوق.
- ٥- وطبقاً للمادة ٢ من الدستور، فإن الشخصَ وحقوقه وحرياته قيمٌ عليا. ومن واجبات الدولة الاعتراف بحريات وحقوق الشخص والمواطن واحترامها وحمايتها. والفصل الثاني من الدستور مكرس للحقوق والحريات ويتضمن بياناً مستفيضاً بالأحكام القانونية المشمولة بالحماية. ويجب ألا يُفسَّر تعداد الحقوق والحريات الأساسية في الدستور بأنه يحرم من غيرها من حقوق وحرريات الأشخاص والمواطنين المعترف بها عالمياً أو بأنه ينقص منها. فالحقوق الأساسية غير قابلة للتصرف وهي تعود لجميع الأشخاص منذ ولادتهم ويكون تطبيقها مباشراً. وتحظى الحقوق والحريات بالاعتراف وبالضمان وفق ما تنص عليه مبادئ القانون الدولي وقواعده المعترف بها دولياً.
- ٦- وطبقاً للدستور، تُعتبر المبادئ والقواعد المنصوص عليها في القانون الدولي المعترف بها دولياً وفي المعاهدات الدولية جزءاً لا يتجزأ من المنظومة القانونية في الاتحاد الروسي. فإذا أنشأت معاهدة دولية يكون الاتحاد الروسي طرفاً فيها قواعدٌ تختلف عن تلك المنصوص عليها في التشريعات، فإن تلك القواعد تطبَّق باعتبارها منصوصاً عليها في المعاهدة المذكورة.

- ٧- والاتحاد الروسي طرف في الأغلبية العظمى من المعاهدات الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وهو يعترف مواصلة توسيع نطاق التزاماته الدولية في هذا المجال مع مراعاة كل من النتائج المالية وضرورة تغيير القوانين والممارسات الوطنية.
- ٨- ففي عام ٢٠١٣، صدّق البلد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.
- ٩- وفي السنة نفسها، صدقت الدولة على معاهدة مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي.
- ١٠- وفي عام ٢٠١٤، وقّع البلد على اتفاق مجلس أوروبا بشأن التلاعب بالمباريات الرياضية.
- ١١- وفي عام ٢٠١٥، وقّع البلد على اتفاقية مجلس أوروبا لمكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية.
- ١٢- وفي عام ٢٠١٧، صدّق البلد على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الأمن والخدمات أثناء مباريات كرة القدم وغيرها من التظاهرات الرياضية.
- ١٣- وفي العام نفسه، صدّق البلد على البروتوكول رقم ١٥ المعدّل للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- ١٤- وصدّق أيضاً على البروتوكول الإضافي الرابع للاتفاقية الأوروبية المتعلقة بتسليم المجرمين.
- ١٥- وانضم البلد أيضاً إلى معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنّفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.
- ١٦- ووقّع البلد أيضاً على البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بالاتفاقية الأوروبية بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية.
- ١٧- وأكدت الدراسة التي شاركت فيها عدة مؤسسات وتناولت إمكانية الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري أن هذا الانضمام سيكون سابقاً لأوانه، حيث إن أحكاماً عديدة منصوص عليها في هذا الصك تتسم بالغموض وتتناقض مع قواعد المنظومة القانونية الروسية. ومع ذلك، أُدرج العديد من أحكام هذه المعاهدة في التشريعات ذات الصلة وهي تطبّق فعلياً في الممارسة.
- ١٨- والاتحاد الروسي ليس طرفاً في اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول)، حيث إن أحكاماً بعينها في هذا الاتفاق تتناقض مع المبادئ التي تقوم عليها حماية وتعزيز القيم الأخلاقية والأسرية التقليدية ومع إطار سياسة الدولة تجاه الأسرة داخل الاتحاد الساري إلى غاية عام ٢٠٢٥. ومن جهة أخرى، يولي البلد أكبر قدر من الاهتمام بمكافحة العنف على المرأة. فالتشريعات الوطنية السارية توفر الحماية الكافية من العنف داخل الأسرة وليس ثمة ضرورة لإضافة قواعد قانونية من أجل تنظيم العلاقات في هذا المضمار.

باء- الضمانات التشريعية والدستورية لحقوق الإنسان (التوصيات ٢٤ و ٢٧-٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٥٦-٦١)

- ١٩- تواصل السلطات سعيها تدريجياً إلى تحسين وتوطيد آليات حماية حقوق الإنسان.

- ٢٠- وحماية حقوق الإنسان من اختصاص السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ورئيس الاتحاد الروسي هو ضامن الدستور وكافل حقوق وحرثيات الشخص والمواطن.
- ٢١- ولا تفتأ المحكمة الدستورية في الاتحاد الروسي تبذل جهوداً، في حدود ما يتوفر لديها من موارد، من أجل مراقبة تطابق الأحكام التشريعية مع الدستور، وكذلك مع المعايير القانونية الدولية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، وبمقتضى قرارات صادرة عن المحكمة الدستورية، جرى تعديل قواعد أو صيغت مشاريع قوانين تتعلق بحق الأجانب وعديمي الجنسية الذين يعانون من مرض بسبب إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب أو الذين سُفوا من مرض السل في المكوث في البلد والإقامة فيه؛ وبشأن حق المحكوم عليهم في تلقي زيارات مطولة؛ وبشأن تسجيل الأجانب في سجل المهجرة، والحد من عدد حالات الطرد من البلد بسبب ارتكاب جُرم بسيط بموجب التشريع المتعلق بالهجرة في حق الأجانب الذين لديهم علاقات اجتماعية قوية في الاتحاد الروسي.
- ٢٢- وأنشئت مؤسسة المدافع عن حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي ومؤسسة المدافع عن حقوق الطفل ومؤسسة المدافع عن حقوق أصحاب المشاريع، وجميع هذه الهيئات تابعة لرئاسة الاتحاد. ولدى الكيانات المكونة للاتحاد مدافعون إقليميون عن حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق أصحاب المشاريع. وفي مناطق معينة، هناك مدافعون عن حقوق الشعوب الأصلية. وتوجد أيضاً هيئة المدافع عن عملاء المؤسسات المالية، التي يجري إدراج مركزها القانوني ووظائفها في التشريعات. ويتعاون المجتمع المدني وأجهزة سلطات الدولة عن طريق مجلس الشؤون الاجتماعية ومؤسّسات تنسيق أخرى، مثل المجالس العامة في الأجهزة الاتحادية التابعة للسلطة التنفيذية والكيانات المكونة للاتحاد.
- ٢٣- وأنجز مشروع طموح يرمي إلى إضفاء مزيد من المرونة على قانون العقوبات وإلى زيادة أنسنته. وأضيفت إلى قائمة الجرائم الاقتصادية الجرائم التي تنطوي على مسؤولية جنائية في حال دفع تعويضات عن الأضرار الناجمة عنها؛ واستُحدثت آلية جديدة للإعفاء من المسؤولية الجنائية عن طريق دفع غرامة قضائية؛ وتقرر أن المسؤولية الجنائية عن عدم دفع النفقة للأبناء أو للوالدين غير القادرين على العمل تُلقى على عاتق من يتخلف عن دفعها في حال تكرار المخالفة الإدارية؛ وزيد المبلغ الأعلى في حالات السرقة الصغرى، التي تُفضي إلى تحميل المسؤولية الإدارية؛ وأدرجت الرشوة في المعاملات التجارية ضمن الجُرح التي يُحكّم فيها بعقوبات بسيطة.
- ٢٤- وأدخلت تحسينات على عمل المدافع عن حقوق الإنسان. فمنذ عام ٢٠١٤، تتضمن التقارير السنوية التي يُعدها المدافع توصيات محددة توجّه إلى أجهزة سلطات الدولة ويخضع تنفيذ هذه التوصيات للمراقبة. وفي عام ٢٠١٦، تم تعديل القاعدة التنظيمية التي تُنظم التعاون بين أجهزة سلطات الدولة والمدافع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك إجراء النظر في التقرير السنوي عن أنشطته.
- ٢٥- وفي عام ٢٠١٤، صدق مكتب اللجنة الدولية للتنسيق ما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابع لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على اعتماد هيئة المدافع عن حقوق الإنسان ضمن الفئة ألف، امتثالاً لمبادئ باريس.
- ٢٦- وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧، قدم المدافعون الإقليميون عن حقوق الإنسان إلى سلطات الكيانات المكونة للاتحاد ١٠٥ تقارير تتناول مختلف أشكال حماية حقوق الإنسان.

- ٢٧- وأنشئت هيئات المدافعين عن حقوق الطفل في جميع الكيانات المكونة للاتحاد. وتم تعديل القانون المتعلق بمبادئ عمل هيئات المدافعين هذه. ويعقد المدافع عن حقوق الطفل التابع لرئاسة الاتحاد اجتماعات تنسيق سنوية مع المدافعين الإقليميين.
- ٢٨- واعتمدت تدابير من أجل زيادة كفاءة المدافع عن حقوق الطفل. ففي عام ٢٠١٦ وحده، نظر المدافع عن حقوق الطفل في أكثر من ١٨ ٠٠٠ بلاغاً وعقد أكثر من ٢٠ ٠٠٠ مشاورة في الوقت الذي قدم فيه المتخصصون من مكتب المدافع المساعدة لأطفال في أكثر من ٨٠ جلسة قضائية. وفي عام ٢٠١٦، نُظر في ١٨٧ بلاغاً ذي صلة بالمدافع عن حقوق الأطفال الروس في الخارج.
- ٢٩- ولدى رئاسة الاتحاد الروسي مجلس للنهوض بالمجتمع المدني وحقوق الإنسان يتألف من ممثلين عن المنظمات غير الحكومية الذائع صيتها ومن خبراء مستقلين.
- ٣٠- وفي إطار إصلاح التحكيم، أنشئ مجلس إصلاح إجراء التحكيم الذي يضم قانونيين ومحامين بارزين.
- ٣١- وفي الاتحاد الروسي، لا ينفك العمل التطوعي ينمو ويتطور. فقد تمت الموافقة على خطة عمل تشجيع العمل التطوعي وأنشئ موقع على شبكة الإنترنت - متطوعو روسيا - مكرس للتعريف بالأنشطة التي تُنقذ في هذا المضمار. وفي عام ٢٠١٦، تلقى أكثر من ٦٠٠ متخرج من مراكز التعليم العام تدريباً من المدرسة الوطنية للمتطوعين. وأنشئ فريق خبراء اتحادي معني بتشجيع العمل التطوعي. وبموجب المرسوم رقم ٥٧٢ الصادر عن رئيس الاتحاد الروسي والمؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أُعلن عن اعتبار يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر يوماً للعمل التطوعي. وعملاً بالمرسوم الرئاسي رقم ٥٨٣ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أُعلن عن سنة ٢٠١٨ سنة العمل التطوعي.
- ٣٢- ويجري الانتهاء من حملة مكثفة لمكافحة الفساد. ففي عام ٢٠١٣، سُجل أكثر من ١٤ ٠٠٠ مخالفة للقانون فيما يتعلق بمراقبة النفقات وأُخذت إجراءات تأديبية في حق أكثر من ٢ ٠٠٠ موظف. وفي عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، أُقيل أكثر من ٧٠٠ موظف بسبب جرائم الفساد. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم التحقيق في أكثر من ١٤١ ٠٠٠ قضية فساد، قُدم ما يزيد على ٤٣ ٠٠٠ منها إلى المحاكم. ويتم التدقيق في جميع مشاريع القوانين من أجل استجلاء العناصر التي تساعد على الفساد. وفي مجال تحسيس المواطنين بمكافحة الفساد، نُفذت مجموعة من الأنشطة منها، على سبيل المثال، الاحتفاء باليوم الوطني لرعاية المواطنين واليوم الدولي لمكافحة الفساد. وأنشئت في موقع المفتشية العامة للاتحاد ومواقع غيرها من أجهزة سلطات الدولة على الإنترنت صفحات مخصصة لكي يقدم المواطنون من خلالها معلومات عن أفعال الفساد التي انتهت إلى علمهم.
- ٣٣- وتحسنت الآلية الجنائية لمكافحة الفساد، وانخفض المعدل الأدنى لحساب الغرامات التي تؤدّى في إطار جنح الفساد وتم النص على عقوبات بديلة من قبيل استمرار العمل الرسمي مع وقف دفع الراتب أو مع أداء غرامات، وعلى عقوبات تكميلية يُترك فرضها لتقدير المحكمة.
- ٣٤- ولأجل استكمال الوفاء على النحو الواجب بالالتزامات الدولية الناشئة عن التصديق على اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، لمنظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعلى الاتفاقية المتعلقة بالقانون الجنائي بشأن الفساد، التي وضعها مجلس أوروبا، تم تشديد العقوبات على جرائم الفساد وأدرجت عقوبة على الارتشاء غير المباشر.

٣٥- وفي عام ٢٠١٣، وافقت اللجنة الحكومية المعنية بتنسيق أنشطة الحكومة المفتوحة على مبادئ افتتاح الأجهزة الاتحادية التابعة للسلطة التنفيذية. وللاستمرار في تعزيز الانفتاح والشفافية فيما يتعلق بأنشطة أجهزة الدولة، تمت الموافقة في عام ٢٠١٤ على إطار افتتاح الأجهزة الاتحادية التابعة للسلطة التنفيذية وعلى خطة تطبيقه. ويجري بذل جهود كبيرة من أجل إنشاء نظام معلومات موجّه للمواطن بشأن الخدمات العامة.

جيم- التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان (التوصيات ٥٥، و٦٢-٦٤، و٧٢-٧٤، و٢٣٠)

٣٦- يتّبع الاتحاد الروسي سياسة منهجية لتقوية حوار بناء وغير موجّه سياسياً بشأن قضايا الساعة المدرجة في جدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان؛ وهو يُشجّع، في ظل المساواة في الشروط والاحترام المتبادل، التعاون على تعزيز وحماية حقوق الإنسان طبقاً لمبادئ القانون الدولي؛ ويساند التخلص من نهج "الكييل بمكيالين" ومن استخدام موضوع حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

٣٧- وتشكل مكافحة العنصرية وكره الأجانب والقومية القائمة على الاعتداء على الآخر والتعصب الإثني والديني والنازية الجديدة وحماية الذاكرة التاريخية ومكافحة تزوير التاريخ مسائل مبدأً بالنسبة للاتحاد الروسي. فالبلد يقدم في كل سنة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار بعنوان "مكافحة تجسيد النازية والنازية الجديدة وغيرها من الممارسات التي تسهم في مفاجمة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب". ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها التاسعة والستين على قرار قدّمه الاتحاد الروسي بعنوان "الذكرى السبعون لنهاية الحرب العالمية الثانية".

٣٨- ويولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لأنشطة مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة (المشار إليه فيما بعد باسم المجلس). وبمبادرة من الاتحاد الروسي، وافق المجلس على القرارات التالية في الفترة موضوع الاستعراض: حماية روما؛ ونزاهة نظام القضاء؛ وحقوق الإنسان والحرمان التعسفي من الجنسية؛ تعزيز حقوق الإنسان بواسطة الرياضة والمثال الأعلى الأولمبي؛ والذكرى الخمسون للموافقة على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والذكرى الأربعون لدخولهما حيز النفاذ؛ والذكرى السبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والذكرى الخامسة والعشرون لإعلان وبرنامج عمل فيينا.

٣٩- وفي آذار/مارس ٢٠١٥، وبمبادرة من الاتحاد الروسي، عقد المجلس مؤتمراً حُصص لحماية مسيحيي العالم، ولا سيما الشرق الأوسط. وفي أثناء ذلك المؤتمر، صاغت ٦٥ دولة إعلاناً مشتركاً بعنوان "دعم حقوق الإنسان للمسيحيين وغيرهم من الطوائف، لا سيما في الشرق الأوسط". وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١٧، وبالتوازي مع الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس، نُظّم مؤتمر رفيع المستوى تحت عنوان "الاحترام المتبادل والعيش المشترك السلمي من أجل السلام والاستقرار بين الأديان: دعم المسيحيين ومعتنقي الديانات الأخرى".

- ٤٠- وفي الفترة موضوع الاستعراض، نظرت في التقارير الوطنية للاتحاد الروسي لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ٤١- ويواصل البلد تعاونه مع الإجراءات الخاصة التابعة للمجلس. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧، تلقى الاتحاد الروسي زيارة كل من المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين والمقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان. وعُقدت اجتماعات خارجية في الفترة التي تخللت دورات آلية الخبراء التابعة للمجلس تناولت حقوق الشعوب الأصلية وكذلك المنتدى الدائم للأمم المتحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية.
- ٤٢- وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، زار البلد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.
- ٤٣- وفي سياق تشجيع التعاون مع الآليات الإقليمية المعنية برصد حقوق الإنسان، زار الاتحاد الروسي مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان؛ ورئيسة شعبة المسائل الجنسانية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وممثل رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الشخصي المعني بمكافحة معاداة السامية، وممثله الشخصي المعني بمكافحة التعصب والتمييز في حق المسلمين، وممثله الشخصي المعني بمكافحة العنصرية وكره الأجانب والتمييز المعني أيضاً بالتعصب والتمييز في حق المسيحيين ومعتنقي ديانات أخرى، ورئيسة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في ذات المنظمة؛ والممثلة الخاصة ومنسقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وممثلو اللجنة الاستشارية لاتفاقية مجلس أوروبا الإطارية لحماية الأقليات الوطنية.
- ٤٤- ويستجيب البلد في الوقت المناسب لجميع الطلبات التي يقدمها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وفي الفترة التي تلت النظر في التقرير الوطني أثناء الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، بعث الاتحاد الروسي بـ ١٠٨ أجوبة على استفسارات تتعلق بمسائل مواضيعية وبيانات فردية بشأن ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان.
- ٤٥- ومنذ عام ٢٠٠٦، يقدم البلد مساهمة طوعية سنوية بمبلغ مليوني دولار إلى الأمم المتحدة مساهمةً منه في ميزانية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.
- ٤٦- ويقدم الاتحاد الروسي المساعدة الدولية من أجل التنمية. ففي الفترة موضوع الاستعراض، شارك البلد في أكثر من ٧٠ مشروعاً من مشاريع المساعدة على التنمية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، إلى جانب منظمات دولية أخرى قدم لها نحو ٢٠٠ مليون دولار.

ثالثاً- تطور حماية الحقوق والحريات الفردية

ألف- المساواة وعدم التمييز (التوصيات ٧٧ و٧٨ و٩٣-٩٧)

- ٤٧- تحظر تشريعات الاتحاد الروسي جميع أشكال تقييد حقوق المواطنين لأسباب تتعلق بالأصل الاجتماعي والعرق ونوع الجنس والإثنية واللغة والدين وأي سبب آخر.

٤٨- والتمييز هو انتهاك حقوق الفرد والمواطن أو حرياته أو مصالحه المشروعة لأسباب تتعلق بنوع الجنس أو الإثنية أو اللغة أو الأصل أو الملكية أو المركز المهني أو مكان الإقامة أو الموقف من الدين أو المعتقدات أو الانتماء إلى رابطات أو غيرها من المجموعات الاجتماعية؛ ويُعتبر جريمةً إذا ارتُكب بواسطة استغلال النفوذ والسلطة.

٤٩- ويستتبع أيُّ فعل من أفعال العنف، بصرف النظر عن الفئة الاجتماعية التي تنتمي إليها الضحية أو عن أي سياق آخر، الرد الواجب من أجهزة حفظ النظام العام. ومن الظروف المشددة للعقوبة ارتكابُ جريمة بسبب التحيز أو بسبب كَرِّ العداة لفئة اجتماعية بعينها.

٥٠- ويُحظر نشر معلومات تحرض على أي شكل من أشكال التمييز. ففي الفترة موضوع الاستعراض، حُدِّدت المسؤولية الإدارية عن نشر إعلانات عن وظائف شاغرة تتضمن تقييدات ذات طابع تمييزي.

٥١- وتتجلى في ضالة عدد الشكاوى التي يدعى فيها حدوث حالات تمييز المقدمة إلى أجهزة حفظ النظام العام (ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٧، ٢، ٠ في المائة من البلاغات المقدمة) كفاءة التدابير التي اتخذها البلد. ففي الفترة ما بين عام ٢٠١٣ وحزيران/يونيه ٢٠١٧، لم تُسجَّل سوى أربع جرائم تمييز.

٥٢- وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٧، وبموجب المرسوم رقم ٤١٠ الصادر عن حكومة الاتحاد الروسي، أُفِّرَت الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة (٢٠١٧-٢٠٢٢) التي ترسم التوجهات العامة لسياسة الدولة إزاء المرأة. والغرض من هذه الوثيقة إنشاء ظروف تساعد على مشاركة النساء الكاملة وعلى قدم المساواة مع الرجال في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتطبيق الاستراتيجية هذه من اختصاص مجلس التنسيق التابع للحكومة الاتحادية الذي يضم بين أعضائه ممثلين عن السلطتين التنفيذية والتشريعية وعن المجتمع المدني.

باء- تشجيع التسامح. مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (التوصيات ٣٤-٤٢، ٨٠-٨٥، ١٣٨ و ٢١٢)

٥٣- طبقاً للمادة ٢٩ من الدستور، يُحظر الدفاع عن كَرِّ العداة أو الكراهية الاجتماعية أو العنصرية أو الإثنية أو الدينية أو تشجيعهما.

٥٤- وينص القانون على عقوبة جنائية على الجرائم التي تُرتكب بدافع التحيز السياسي أو الإيديولوجي أو العنصري أو العرقي أو الديني أو في حق فئة اجتماعية بعينها، وتُدرج تلك الدوافع ضمن الظروف المشددة للعقوبة.

٥٥- وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، تمَّ النظر في ٢ ٥٢٥ دعوى جنائية بسبب التحريض على الكراهية أو المس بكرامة الشخص. وقُدِّم إلى المحاكم ١ ٥٩٩ بيان اتهام.

٥٦- ويتلقى أفراد قوات حفظ النظام دورياً تدريباً على مكافحة التمييز العنصري وتطبيق مواصفات تمييزية.

٥٧- ويحظر القانون على موظفي الدولة حظراً باتاً تفضيل فئة اجتماعية بعينها على غيرها من الفئات أياً كان ذلك التفضيل، ويقرّ بضرورة مراعاة خاصيات كل مجموعة إثنية على حدة وعلى ضرورة تعزيز الانسجام بين الأعراق والإثنيات وبين الأديان.

٥٨- وينص القانون على أنه لا يجوز الحُصّ على القيام بأنشطة متطرفة ولا مساندة التطرف أو تبريره في أي برامج انتخابية يضعها المرشحون أو الأحزاب أو الحركات السياسية، ولا في أي نوع آخر من أنواع موادّ الحملات الانتخابية ولا للتدخلات فيما يتعلق بالأفعال العامة أو في وسائل التواصل.

٥٩- وانسجاماً مع القانون، يُعد من الأنشطة المتطرفة الحُصّ على زرع الشقاق الاجتماعي أو العرقي أو الإثني أو الديني؛ وتبرير تفوق أشخاص على غيرهم أو دونيتهم بسبب أصلهم الاجتماعي أو عرقهم أو إثنتهم أو دينهم أو لغتهم أو موقفهم من الدين، وتشجيع أو إظهار علامات ورموز النازية أو ما يقترب من النازية علنياً؛ والتحريض علناً على القيام بهذا النوع من الأنشطة؛ وإعداد موادّ تتضمن مثل هذا المحتوى ونشرها؛ وتنظيم هذه الأنشطة والتحضير لها، إلى جانب تمويلها والتشجيع على تنفيذها.

٦٠- ومن المبادئ الأساسية التي تركز عليها سياسة الدولة في معالجة الشؤون الإثنية منع أي شكل من أشكال التمييز بسبب الأصل الاجتماعي أو العرق أو الإثنية أو اللغة أو الدين، والقضاء عليها. ويكرّس هذا المنظور في استراتيجية السياسة الحكومية في معالجة الشؤون الإثنية إلى غاية عام ٢٠٢٥، التي أُقرّت بواسطة المرسوم الرئاسي رقم ١٦٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٦١- وفي عام ٢٠١٥، أنشئ الجهاز الاتحادي للشؤون الإثنية، الذي تستهدف أنشطته معالجة الجوانب الأساسية للسياسة المتبعة في هذا المجال، وأنشئ المجلس الاستشاري للمنظمات الإثنية الثقافية المستقلة بذاتها، الذي ينظم دورياً حلقات دراسية ومؤتمرات ومنتديات وندوات وغير ذلك من الأنشطة المراد بها تعزيز التسامح ومنع ظهور أي شكل من أشكال التمييز العنصري أو كره الأجانب.

٦٢- وفي عام ٢٠١٦، أطلق المجلس الاستشاري للمنظمات الإثنية الثقافية المستقلة بذاتها برنامج توطيد وحدة الأمة الروسية والتنمية الإثنية الثقافية لشعوب روسيا.

٦٣- ويعقد مجلس العلاقات بين الإثنيات ومجلس التفاعل مع الرابطات الدينية، التابعان لرئاسة الاتحاد، اجتماعات دورية.

٦٤- وفي إطار سياسة تحقيق الانسجام في العلاقات بين الأديان، تشجع أجهزة سلطات الدولة التعاون فيما بين الكيانات غير الحكومية والتنسيقيات الهادفة إلى تعزيز السلم بين الأديان وبين الإثنيات. ومن أهم المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال مجلس الاتحاد الروسي المشترك بين الأديان، الذي أنشأته في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، ومجلس مفتيي روسيا، والإدارة الروحية المركزية لمسلمي روسيا والبلدان الأوروبية الأعضاء في جماعة الدول المستقلة، ومؤتمر المنظمات والرابطات الدينية اليهودية في روسيا، وسانغا بوديستا التقليدية في روسيا.

٦٥- واعتمدت سلسلة من التدابير من أجل جبر الضرر الناجم عن حالات من الظلم التاريخي ومن أجل تعزيز الانبعاث السياسي والاجتماعي والروحي للطوائف الألمانية والأرمنية والبلغارية واليونانية والإيطالية وتثار القرم وهي طوائف تعرضت لحملة طرد غير قانونية وللقمع السياسي، لأسباب إثنية وغيرها من الأسباب، داخل إقليم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

٦٦- ويشتمل المنهاج التعليمي في المرحلتين الابتدائية والثانوية المعمول به في جميع مراكز التعليم العام الحكومي والبلدي على دروس صُممت خصيصاً بهدف إنشاء ثقافة الاحترام المتبادل وتشجيع القيم الثقافية والدينية والأخلاقية التقليدية والتعريف بالتقاليد الثقافية والدينية لشعوب الاتحاد.

٦٧- وفي جميع مراكز التعليم العام يُعطى درس يسمى "أسس الثقافات الدينية والأخلاقيات العلمانية".

٦٨- وفي عام ٢٠١٥، تم إقرار البرنامج الحكومي للتربية الوطنية لمواطني الاتحاد الروسي (٢٠١٦-٢٠٢٠). ومن الأهداف الرئيسية للبرنامج إعطاء دروس في التربية المدنية وتشجيع تنشئة الشباب على القيم القانونية والثقافية والدينية والأخلاقية وزرع روح التسامح فيهم تجاه الأفراد من مختلف الجماعات الإثنية.

٦٩- وفي عام ٢٠١٣، انضم الاتحاد الروسي إلى حركة مناهضة خطاب الكراهية التي أطلقها الأمين العام لمجلس أوروبا.

٧٠- وفي عام ٢٠١٥، قُدم في إطار هذه الحملة أول تدريب دولي بالروسية على مكافحة خطاب الكراهية عن طريق التنقيف في ميدان حقوق الإنسان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نُظمت داخل إقليم الاتحاد الروسي الجولة الثانية من هذه التدريبات.

٧١- وفي عام ٢٠١٧، عُقد المنتدى الوطني الثاني للشباب من أجل وحدة الأمة الروسية، تحت شعار "روسيا: فضاء الحوار بين الشعوب".

٧٢- وبهدف تعزيز نخضة إثنية ثقافية لشعوب الاتحاد، نُفذت الأنشطة التالية: أنشطة المراكز الإثنية الثقافية للشعوب الأصلية ذات الأقلية في الشمال وفي سيبيريا وفي الشرق الأقصى في الاتحاد الروسي، والمنتدى الثقافي للأقليات الإثنية؛ ومعرض أفضل مشاريع المؤسسات الثقافية الإقليمية في مجال توطيد وحدة الأمة الروسية والنهضة الإثنية الثقافية لشعوب الاتحاد.

جيم- حماية الفئات الضعيفة اجتماعياً (التوصيات ٣١ و٤٣-٤٤ و١٠٦-١١٥ و١٤١-١٤٣ و٢١٣-٢١٦)

٧٣- قانون الأسرة في الاتحاد الروسي قائم على ضرورة تقوية الأسرة، وعلى عدم قبول التدخلات التعسفية في الشؤون الأسرية، وعلى ضمان ممارسة أفرادها حقوقهم بحرية، وعلى قابلية تلك الحقوق للتقاضي. ويستجيب نظام العلاقات الأسرية أولاً وقبل كل شيء لأولوية تنشئة الأطفال في وسط أسري.

٧٤- وفي عام ٢٠١٢، تم التصديق على الاستراتيجية الوطنية لصالح الطفولة ٢٠١٢-٢٠١٧، التي أقرَّ لأجل تطبيقها في عام ٢٠١٤ إطار سياسة الدولة تجاه الأسرة إلى غاية عام ٢٠٢٥. وينص الإطار على تنفيذ أنشطة ترمي إلى تهيئة الظروف التي تساعد على إنشاء الأسر وتوطيدها

باعتبارها كياناً مستقلاً بحكم القانون في إطار السياسة الأسرية، إلى جانب توطيد وتقوية مؤسسة الأسرة بالاستناد إلى القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية وتحسين صورة الأمومة والأبوة لدى عموم الجمهور. ولأجل مواصلة إصلاح سياسة الدولة الرامية إلى حماية الطفولة، سنَّ رئيس الاتحاد الروسي، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧، المرسوم الذي يعلن الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٧ عقداً للطفولة.

٧٥- وفي عام ٢٠١٥، تمت الموافقة على استراتيجية النهوض برعاية الطفولة حتى عام ٢٠٢٥، التي تمنح تعليم الأطفال صفة الأولوية الاستراتيجية الوطنية. واعتمدت إطار تطوير التعليم التكميلي لفائدة الأطفال، الرامي إلى تحويل هذا النوع من التعليم إلى عامل من عوامل الإدماج في تعليم مفتوح ومتنوع.

٧٦- وفي عام ٢٠١٥، تم التصديق على إطار أمن المعلومات الموجهة إلى الطفل الذي يرمي إلى الاعتراف بالطفل بصفته مشاركاً ذا حقوق متساوية مع حقوق غيره في عملية تشكيل مجتمع المعلومات.

٧٧- وفي الفترة المشمولة بالاستعراض، تم تشديد العقوبات على جرائم انتهاك سلامة القاصرين وحرمتهم الجنسية.

٧٨- واستكملت التشريعات بأحكام تسمح بمنع مشاركة الممثلين القانونيين لضحية قاصر في دعوى جنائية عندما تتوفر أسباب تدعو إلى افتراض أن تدخُّلهم سيضر بمصالح الطفل. وتكتسي هذه القاعدة أهمية خاصة في الحالات التي تكون فيها الجريمة في حق القاصر قد ارتكبها أحد أقربائه.

٧٩- وفي عام ٢٠١٦، انخفضت نسبة الأطفال المحرومين من رعاية والديهم المسجلين في قاعدة البيانات الإقليمية بنحو ٥١,٢ في المائة، وانخفضت نسبة الأطفال الذين يعيشون في ملاجئ اليتامى والمحرومين من رعاية والديهم بنسبة ٥٠,٣ في المائة.

٨٠- ونظراً إلى انضمام الاتحاد الروسي إلى الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال، تم تعديل القانون بقصد تنظيم المسائل المتعلقة بنظر القضاء في طلبات استعادة القاصر أو طلبات ممارسة حقوق الزيارة فيما يتعلق بالاتفاقية المذكورة.

٨١- ويقتضي منع إهمال المجتمع للمرأة وممارسة العنف عليها، وهو من أهداف الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة (٢٠١٧-٢٠٢٢)، إصلاح التشريع المتعلق بالنساء السجينات في مراكز الحرمان من الحرية بسبب ارتكابهن جرائم بسيطة، بمن فيهن أمهات، وإضفاء شيء من المرونة عليه، إلى جانب إصلاح قانون منع العنف المنزلي.

٨٢- ويجري تحرير مشروع قانون لمنع العنف المنزلي.

٨٣- وطبقاً للمادة ١٣ من قانون الأسرة، يجوز للمواطنين الذين أتموا ١٨ سنة من العمر عقد الزواج. وطبقاً للمادة ١٤ من ذات القانون، يُحظر زواج شخصين عندما يكون أحدهما على الأقل متزوجاً بآخر.

٨٤- وتنتظر أجهزة حفظ النظام العام في البلاغات عن وقوع أي نوع من أنواع العنف على المرأة، وفي حال ثبوت وقوعها تتم المعاقبة عليها وفقاً للإجراء المنصوص عليه في القانون.

- ٨٥- وفي عام ٢٠١١، أُقرّ البرنامج الحكومي المتعلق بتيسير الوصول (٢٠١١-٢٠٢٠)، الذي يرمي إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وإلى تحسين مستوى معيشتهم. وتكلفت أجهزة مختصة بمراقبة مدى تيسر دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق مدى تيسر حصولهم على الخدمات.
- ٨٦- ويجري تطبيق مجموعة من التدابير وُضعت بغرض إنجاز أنشطة لتشجيع توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حصولهم على التدريب المهني. وأقرت خطة عمل لأجل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التدريب المهني (٢٠١٦-٢٠١٨).
- ٨٧- ويتم توفير التعليم العام والتدريب المهني والتأهل المهني بصورة تكفل شمول الأشخاص ذوي الإعاقة طبقاً لمنهج تعليمية تمت مواءمتها ولبرامج تأهيل وإعادة تأهيل فردية.
- ٨٨- ويجري الانتهاء من المراقبة السنوية للظروف حتى يستطيع الأشخاص ذوو الإعاقة الحصول على التدريب المهني من الدرجة المتوسطة في مراكز التعليم.
- ٨٩- واعتمدت القاعدة التي يتلقى بموجبها الأطفال ذوو الإعاقة الأيتام أو المحرومون من رعاية والديهم والمقيمين في مؤسسات الخدمات الاجتماعية، بعد بلوغهم سن الثامنة عشرة، على محل سكن على سبيل الأولوية طالما أن البرنامج الفردي لإعادة التأهيل أو التأهيل الخاص بكل منهم ينص على أن باستطاعتهم العيش عيشة مستقلة ومكثفة.
- ٩٠- وأدرجت في التشريع الاتحادي أحكام تنص على دفع معاش تكميلي اجتماعي يضاف إلى المعاش المخصص للأطفال ذوي الإعاقة، إلى جانب الحق في التسجيل في مراكز التدريب المهني من الدرجة العليا الذي يمول من حصة مخصصة من الميزانية.
- ٩١- وينص القانون على إمكانية أن يعمل أحد والدي الطفل ذي الإعاقة نصف الدوام وعلى أن يُمنح إجازات في الأوقات التي يراها مناسبة له.
- ٩٢- وزيد في مبلغ الخصم الممنوح للطفل ذي الإعاقة.
- ٩٣- والمكتبات الخاصة بالمكفوفين (التي يبلغ عددها ٦١ مكتبة في المجموع) بصدد الانتهاء من جهد مكثف يرمي إلى تقريب الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية من الأدب العالمي والوطني. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧، اقتنت المكتبات الخاصة بالمكفوفين ٣٠٠ ٠٠٠ نسخة جديدة من المنشورات، فأصبح بذلك ما لديها من الكتب يزيد على ٩,٥ مليون نسخة.
- ٩٤- ودعمًا للفئات الاجتماعية المحرومة من المواطنين، يمكن للأطفال (الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة) دخول المتاحف التابعة لوزارة الثقافة بالجمان وتطبق أسعار خاصة على الزائرين المصحوبين بأطفال، وذلك منذ فاتح كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
- ٩٥- ومنذ عام ٢٠١٥، تُنظّم في روسيا البطولة الوطنية للمهارات المهنية للأشخاص ذوي الإعاقة ("Abilimpiks").
- ٩٦- وبموجب الأمر التوجيهي رقم ١٦٤ الصادر عن حكومة الاتحاد الروسي والمؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، أُقرت الاستراتيجية الوطنية لصالح كبار السن حتى عام ٢٠٢٥، والغاية من تلك الاستراتيجية تقديم العون للمواطنين الذين تجاوزوا سن التقاعد وتحسين نوعية حياتهم، بما في ذلك حالتهم المادية والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية التي يتلقونها. وفي الوقت الحاضر، يشكّل كبار السن نحو ٢٣ في المائة من مجموع سكان البلد.

دال - حق الشخص في الحياة والحرية والأمن على شخصه. مكافحة الاتجار بالأشخاص (التوصيات رقم ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٦-١١٩ و ١٣٧ و ٢٣١)

- ٩٧- يعترف الدستور بحق كل شخص في الحياة.
- ٩٨- ويواصل الاتحاد الروسي التقييد بالوقف الاختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام باعتبارها عقوبة جنائية. وتم إقرار حظر عقوبة الإعدام بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٧٢٤، المؤرخ ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، الصادر عن رئيس الاتحاد الروسي، وبموجب قرار المحكمة الدستورية رقم ١٣٤٤، المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وهكذا فإن الحظر القانوني لتلك العقوبة حظر رسمي في الاتحاد الروسي.
- ٩٩- وعليه، فإن البلد يتقيد تقييداً تاماً بالالتزام الأساسي الوارد في البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، رغم أنه لم ينضم إليه.
- ١٠٠- ويكفل الدستور عدم تعريض أي شخص للتعذيب أو العنف أو غير ذلك من أشكال العقوبة أو المعاملة القاسية أو المهينة. ويُعاقب على ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية بموجب أحكام القانون.
- ١٠١- وينص قانون الإجراءات الجنائية في الاتحاد الروسي على عدم جواز الاستناد إلى الأدلة التي يحصل عليها بالتعذيب أو العنف أو المعاملة المهينة لإثبات تهمته من التهم وعلى اعتبارها غير مقبولة.
- ١٠٢- ويجرم الإرغام على الاعتراف بوسائل منها العنف أو سوء المعاملة أو التعذيب أو التهديد أو الابتزاز أو غير ذلك من الأفعال القانونية التي يرتكبها الشخص المكلف بالتحقيق، أو من يساعده، أو بموافقة ضمنية من أولئك الأشخاص.
- ١٠٣- ومن الأهداف الأساسية لإطار تطوير نظام السجون في الاتحاد حتى عام ٢٠٢٠، أنسنة ظروف حبس الأشخاص المحتجزين احتياطياً والأشخاص المحكوم عليهم، إلى جانب تعزيز الضمانات التي تكفل احترام حقوقهم ومصالحهم المشروعة.
- ١٠٤- وفي عام ٢٠١٦، تم إقرار قانون ينشئ أشكالاً فعالة من مراقبة استخدام العنف الجسدي والوسائل الخاصة واستخدام الأسلحة على المدانين والأشخاص المحتجزين احتياطياً، وينظم المسؤولية عن الشطط في استخدام السلطة في حال انتهاك حقوق الأشخاص المحتجزين في المؤسسات السجنية.
- ١٠٥- وتتم في الأجهزة الإقليمية مراقبة جميع حالات استخدام القوة الجسدية والوسائل الخاصة مع الأشخاص المحتجزين احتياطياً والأشخاص المدانين.
- ١٠٦- وتواصل سلطات الاتحاد بنشاط اعتماد تدابير وطنية ودولية من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص طبقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لها.
- ١٠٧- وأدرجت في القانون الوطني مفاهيم "الاتجار بالأطفال"، و"استغلال الأطفال"، و"ضحية الاتجار بالأطفال و/أو استغلال الأطفال"، وأُنحذت تدابير لمكافحة الاتجار بالأطفال

واستغلال الأطفال. وأدخلت تعديلات من أجل الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، ومعاهدة مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي. وتم تحديد المسؤولية الجنائية عن تهمة الظروف التي تساعد على الاتجار بالأطفال واستغلال الأطفال.

١٠٨- وأنشئ نظام معياري ومؤسسي لمكافحة الدولة الإرهاب والتطرف. وتتفق التشريعات الاتحادية السارية فيما يتعلق بالإرهاب والتطرف مع الالتزامات الدولية للاتحاد الروسي ولا تتطلب أي تنقيح جذري.

١٠٩- وتتضمن التشريعات تدابير إضافية لمكافحة الإرهاب ولتحقيق الأمن العام: حيث توصف النقايس عن الإبلاغ عن جرائم وأفعال الإرهاب الدولي باعتباره جريمة.

١١٠- وفي عام ٢٠١٧، تم الانضمام إلى البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب، المتعلق بمكافحة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

١١١- وتم توصيف توفير أو جمع الوسائل أو تقديم الخدمات المالية لتغطية نفقات تنظيم الجرائم ذات الطابع المتطرف أو الأنشطة المتعلقة بالتنظيمات الإرهابية باعتبارها جريمة.

١١٢- وتم توصيف المشاركة، داخل إقليم دولة أخرى، في جماعات مسلحة غير قانونية أو في جماعات يجري تشكيلها من أجل ارتكاب أفعال إرهابية، إلى جانب تأسيس جماعات أو منظمات إرهابية أو المشاركة في أنشطتها، باعتبارها جريمة.

١١٣- وتعتمد أجهزة حفظ النظام العام جميع التدابير الضرورية من أجل الكشف عن ملابس حالات الاختفاء القسري في منطقة شمال القوقاز. فالإبلاغ عن حالات الاختفاء هذه يؤدي إلى فتح تحقيق ورفع دعاوى جنائية.

هاء- إقامة العدل والنظام القضائي (التوصيات ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٣ و ١٣١)

١١٤- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية التي تمت الموافقة عليها بموجب الدستور سير عمل أجهزة السلطة القضائية وإقامة العدل. فالالاتحاد الروسي يتقيد تقيداً صارماً بالمعايير الدولية لإقامة العدل، ولا يذخر جهداً في كفالة أقصى درجة من الحماية لحقوق الشخص وحياته.

١١٥- وتوخياً لتحسين نوعية وفعالية الدعاوى التي تعرض على المحاكم وتنفيذ القرارات القضائية، إلى جانب توطيد الثقة في إقامة العدل، شرعت سلطات الاتحاد الروسي في الوقت الراهن في إصلاح النظام القضائي.

١١٦- وتعطى أهمية بالغة لمبادئ ومعايير القانون الدولي المعترف بها دولياً المتعلقة بانفتاح المحاكم وشفافيتها وتيسير وصول جميع المواطنين إلى العدالة.

١١٧- وتطبق مبادئ الشفافية والانفتاح لإقامة العدل بواسطة استخدام نشيط لشبكة الإنترنت إلى جانب وسائل أخرى.

١١٨- ومن ضمانات مبدأ الوصول إلى العدالة إمكانية حضور أشخاص في الجلسات العلنية ليسوا أطرافاً في الدعاوى، بمن فيهم ممثلون عن وسائل الإعلام. ومن أجل ضمان الوصول إلى

العدالة، أنشئ نظام حكومي مُؤتمت للقضاء ونظام العدالة الإلكترونية لهيئات التحكيم الاتحادية، ومواقع رسمية على شبكة الإنترنت للمحاكم العادية وهيئات التحكيم الاتحادية والرابطات المهنية للقانونيين وأجهزة وزارة العدل.

١١٩- وفي عام ٢٠١٥، تمّ اعتماد مركز تصديق النظام الحكومي المؤتمت للقضاء، الذي يتيح استخدام التوقيعات الرقمية في النظام القضائي. وقد أصدر هذا المركز في عام ٢٠١٧ وحده أكثر من ٢٦٠٠٠٠ تصديق لصحة توقيعات رقمية.

١٢٠- وأنشئت آلية تتيح تبادل البيانات بين النظام الحكومي المؤتمت للعدالة ونظام المعلومات للشرطة القضائية الاتحادية.

١٢١- ويُستخدم النظام الحكومي المؤتمت في العدالة بكثافة وقد أبان عن كفاءته. حيث يزور موقعه شهرياً ١٢٠٠٠٠ مستخدم في المتوسط. ويستخدم المواطنون أيضاً بصورة نشيطة مواقع الإنترنت الخاصة بالمحاكم: فما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦، تلقت هذه المواقع أكثر من ٣٠٠٠ مليون زيارة. وفي عام ٢٠١٦ وحده، أرسل أكثر من ٣,٥ مليون وثيقة بواسطة الخدمة المعلوماتية المسماة "حكّمي".

١٢٢- وفي عام ٢٠١٧، تمّ إقرار على نظام نشر القرارات القضائية على المواقع الرسمية للمحكمة العليا والمحاكم العادية وهيئات التحكيم وأجهزة إدارة القضاء في المحكمة العليا.

١٢٣- وباستطاعة المواطنين التوجه إلى المحاكم عبر الاتصال الإلكتروني بمواقعها على شبكة الإنترنت.

١٢٤- ومبدأ استقلال القضاة مكرّس في الدستور والقانون.

١٢٥- ففي عام ٢٠١٣، أُدخلت سلسلة من التعديلات على القانون توطيداً لتنفيذ هذا المبدأ. وكترّس القانون حظر التأثير على أداء القضاة واستُحدث إجراء موحد للنشر على الإنترنت يتعلق بنشر المعلومات عن المراسلات خارج إطار الدعاوى. وأضيفت عقوبات أخرى إلى قائمة العقوبات التأديبية، وحددت أخطاء السلوك والأسباب والإجراء الواجب اتباعه في اتخاذ تدابير تأديبية في حق القضاة. وتحسّنت رواتب القضاة وحمائهم الاجتماعية.

١٢٦- ومن بين ضمانات استقلال القضاة إمكانية استخدام نظام مؤتمت لتشكيل هيئة القضاة. وهو ما يتيح تجنّب تضارب المصالح في توزيع عبء العمل.

١٢٧- ولكل ضحية تتعرض لانتهاك حقوقها أو حرياتهما انتهاكاً جسيماً للحق في اللجوء إلى المحاكم عن طريق إقامة دعوى جنائية. فقد وافقت المحكمة العليا الاتحادية على قرار بشأن ممارسة هذا الحق.

١٢٨- وفي إطار جعل قانون الإجراءات الجنائية أكثر مرونة، تقرّر فرض غرامات قضائية في حال الإعفاء من المسؤولية الجنائية؛ وزيدت قائمة الجرائم في حق الملكية والجرائم الاقتصادية التي لا يُعاقب عليها بالحبس الاحتياطي؛ واستُحدث التحقيق الموجز؛ وتمّ تقصير الأجل المحدد لاعتماد قرار الإعفاء من الحبس الاحتياطي في حق الأشخاص الذين تشخّص لديهم الإصابة بمرض خطير يبرر ذلك؛ ولا يفتأ استخدام هيئة محلفين يتزايد.

١٢٩- وتم توسيع شبكة خدمات الوساطة بغرض تطبيق قضاءٍ تصالحي على الأطفال الذين يرتكبون أفعال خطيرة من الناحية الاجتماعية ولكنهم لم يبلغوا بعد السن الدنيا لتحمل المسؤولية الجنائية.

١٣٠- ومن أجل ضمان فعالية الحق في حماية القضاء، أنشئ إجراء خاص يتجلى في تلقي تعويض على انتهاك الحق في المحاكمة ضمن أجل معقول أو على انتهاك الحق في تنفيذ قرار قضائي ضمن أجل معقول. وفي عام ٢٠١٦، زيدت قائمة القرارات القضائية التي تمنح الحق في الحصول على تعويض في حال عدم تنفيذها ضمن أجل معقول.

١٣١- وتم الفروع من إصلاح النظام القضائي والإجرائي، الذي تُرجم في عام ٢٠١٣ إلى تغيير كبير في إجراء مراقبة القرارات القضائية ومراجعتها: حيث أنشئ إجراء استئناف واحد يُستخدم في جميع محاكم الاستئناف وغيّرت الإجراءات المتبعة في محاكم النقض والمراجعة (مراقبة الضمانات الإجرائية) وإجراءات إعادة فتح الدعاوى بسبب ظهور وقائع جديدة أو وقائع لم تكن معروفة.

١٣٢- ونتيجة للإصلاحات المذكورة، أُلغيت محكمة التحكيم العليا الاتحادية في عام ٢٠١٤ ونُقلت القضايا التي كانت من اختصاصها إلى المحكمة العليا. ويسمح هذا التغيير بمراقبة إجراءات المحاكم بمزيد من الفعالية ويضمن اتساق الممارسة القضائية.

١٣٣- وتستعرض المحكمة العليا للاتحاد الروسي بصورة دورية ممارسات هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن جوانب محددة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان (مثل مسألة الحماية من التعذيب وفعالية حرية التعبير). وتُرسل المعلومات المتصلة بذلك الاستعراض إلى القضاة وموظفي المحكمة العليا والمحاكم الأدنى درجة.

١٣٤- وفي عام ٢٠١٥، دخل قانون الإجراءات الإدارية حيز النفاذ، ووُسِّع نطاق حقوق الأشخاص المشاركين في هذه الإجراءات.

١٣٥- وأصدرت المحكمة الدستورية الاتحادية مجموعة من القرارات التي وسعت نطاق سبل الانتصاف القضائية، والتي تشمل ما يلي: الاعتراف بعدم دستورية الحكم القاضي باستحالة الطعن في قرارات دائرة الضرائب الاتحادية، التي ليست صكوكاً قانونية وتنظيمية بالمعنى الدقيق، لكن تفسيراتها للتشريعات الضريبية ملزمة لجميع هيئات الضرائب؛ وحماية حقوق المدعين في إطار الإجراءات الإدارية، الذين تُسوّى لصالحهم الدعاوى المتعلقة بخلافات عامة معينة بشأن سداد التكاليف القانونية التي يتكبّدونها؛ وحماية حق الناخبين في الطعن في قرارات اللجان الانتخابية أو في إجراءاتها أو تقصيرها فيما يخص تحديد نتائج الانتخابات؛ والنص على أن بإمكان الأشخاص عديمي الجنسية المحتجزين في مؤسسات خاصة في انتظار تنفيذ العقوبة الإدارية المتمثلة في الطرد من الإقليم، وفي حال وجود ظروف تظهر استحالة تنفيذ إجراء الترحيل من الناحية العملية، اللجوء إلى المحكمة لطلب التحقق من شرعية سلب حريتهم في تلك المؤسسات وسبب تدميره؛ والاعتراف بعدم دستورية الحكم القاضي بمنع الأشخاص الذين يُعاد طعنهم بالنقض إلى قاضي المحكمة المناسبة، دون أن يُنظر فيه، من تقديم طعن جديد عن طريق النقض؛ والاعتراف بالحق في محاكمة أمام هيئة محلفين للنساء والرجال الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة، المتهمين بارتكاب جرائم تنطوي على عقوبة السجن المؤبد أو عقوبة الإعدام اللتين لا تنطبقان على هذه الفئة من الأشخاص.

١٣٦- وقد أصدرت المحكمة الدستورية في عدة مناسبات قرارات من أجل ضمان الحق في محاكمة عادلة، بما يشمل القرار المتعلق بالشروط الدنيا لضمان سرية عمل المحامين عندما يخضع هؤلاء للتحقيق. وتنفيذاً لهذا القرار، اعتمد قانون ينص على ضمانات إضافية لصالح المحامين.

١٣٧- ويمثل توفير المساعدة القانونية المجانية للمواطنين من الفئات المحرومة إحدى أولويات السياسة الداخلية للاتحاد الروسي. ويجري تعديل التشريعات بهدف تحسين جودة المساعدة القانونية المجانية على أيدي أشخاص مؤهلين وزيادة تيسير الحصول عليها.

١٣٨- وفي الكيانات المكونة للاتحاد الروسي، اعتمدت صكوك تشريعية من أجل تنظيم تقديم المساعدة القانونية المجانية، وحددت الهيئات التنفيذية المسؤولة عن ضمان توفير هذه المساعدة. وفي ٧٢ منطقة من الاتحاد، وضعت ضمانات إضافية من أجل إعمال حق المواطنين في الحصول على المساعدة القانونية المجانية.

١٣٩- ولا يقدم النظام العام المساعدة القانونية المجانية إلا عن طريق المحامين في ٦٠ كياناً من الكيانات المكونة للاتحاد وعن طريق مكاتب حكومية للمساعدة القانونية في ثمانية كيانات أخرى. وفي ١٦ كياناً، يُكَلَّف بتقديم هذه المساعدة المحامون ومكاتب المساعدة القانونية.

١٤٠- وخارج النظام العام، يوفر أيضاً ١٧٠ مركزاً من مراكز المساعدة القانونية غير الحكومية المساعدة بالجان. وقد اعتمد العديد من الكيانات المكونة للاتحاد صكوكاً من أجل تنظيم الدعم الحكومي المقدم للمنظمات غير الربحية ذات التوجه الاجتماعي، بما فيها تلك التي تقدم المساعدة القانونية المجانية.

١٤١- واعتباراً من عام ٢٠١٨، من المقرر إجراء المحاكمات أمام هيئات محلفين في محاكم المقاطعات ومحاكم الحاميات العسكرية.

واو- نظام السجون وهيئات إنفاذ القانون (التوصيات ١٣٢-١٣٦)

١٤٢- تعتمد السلطات الروسية سلسلة من التدابير التدريجية لتحسين حالة السجناء رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة.

١٤٣- وأحد التدابير المتوخى اتخاذها في إطار تطوير نظام السجون في الاتحاد الروسي حتى عام ٢٠٢٠ هو توزيع مؤسسات السجون في البلد على نحو أفضل، وذلك لأهداف منها الحفاظ على العلاقات الاجتماعية المفيدة للمُدانين وتيسير وصول أقربائهم إلى المؤسسات التي يوجدون فيها.

١٤٤- وتحقيقاً لهذه الغاية، تُبذل جهود منتظمة لنقل السجناء الواقعة في مناطق يصعب الوصول إليها أو يقل فيها عدد السكان إلى مواقع أخرى. ومنذ عام ٢٠١١، أُغلق ٨٠ سجوناً.

١٤٥- ومن أجل تقريب السجون من أماكن إقامة المدانين، تُنشأ في مجتمعات السجون مناطق ذات نظام مختلف عما هو في السجون عموماً. ومنذ عام ٢٠١٥، هُيئت تسع مناطق من هذا القبيل.

١٤٦- ويشمل مشروع خطة العمل الاتحادية المعنونة "تطوير نظام السجون (٢٠١٧-٢٠٢٥)" تدابير من قبيل تشييد ٣٤ وحدة للنوم في سجون تسع ما مجموعه ٧ ١٢٠ سجيناً، وإعادة بناء وحدتين للنوم في سجون تسع ما مجموعه ١٣٢ سجيناً وثلاث مؤسسات عقابية تسع ما مجموعه ١ ٣٤٥ سجيناً.

١٤٧- ويجري إنشاء المزيد من الأماكن لاحتجاز المشتبه فيهم والمتهمين. وفي إطار خطة العمل الاتحادية المعنونة "تطوير نظام السجون (٢٠٠٧-٢٠١٦)"، شُيِّدَ ١٤ مركزاً للاحتجاز السابق للمحاكمة لاستيعاب ما مجموعه ٢٤٣ ٥ سجيناً و٣٤ جناحاً أمنياً لاستيعاب ما مجموعه ٩ ١٥٨ سجيناً.

١٤٨- ويرمي مشروع خطة العمل الاتحادية (٢٠١٧-٢٠٢٥) إلى تشييد عشرة مراكز جديدة للاحتجاز السابق للمحاكمة تُسع ما مجموعه ٩ ٤٣٠ سجيناً وستة أجنحة أمنية جديدة تسع ما مجموعه ١ ٨٠٠ سجين، فضلاً عن إعادة بناء جناح أمني واحد وتجهيزه لاستيعاب ١٠٠ سجين إضافي.

١٤٩- وللحد من عمليات النقل المؤقتة إلى مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة، أُنشئ ٢٠ موقعاً انتقالياً في المؤسسات العقابية، ويُحتجز في هذه المواقع ٨٩٨ شخصاً.

١٥٠- وبالإضافة إلى ذلك، بدأ تشغيل ٩٨ مرفقاً تستخدم كمراكز للاحتجاز السابق للمحاكمة.

١٥١- ومن أجل تحسين ظروف نقل السجناء المدانين والمحتجزين قبل المحاكمة وسلامة القوافل، تُتخذ حالياً تدابير لتجديد وتوسيع أسطول المركبات والسيارات الخاصة. وفي المركبات الخاصة المصنعة منذ عام ٢٠١٣، يمكن تركيب مرحاض كيميائي.

١٥٢- وفي عام ٢٠١٥، استُحدث نموذج جديد من السيارات الخاصة، ليس فيه مرحاض بباب فقط بل فيه أيضاً تكييف هوائي ونظام إضاءة أفضل ونظام مراقبة بالفيديو وأجهزة لتنقية المياه والهواء وخط أنابيب لمياه الشرب يصل مباشرة إلى مقصورات السجناء. وفي عام ٢٠١٦، بدأ استخدام ٢٦ سيارة خاصة من هذا النوع.

١٥٣- ويتلقى السجناء المدانون والمحتجزون قبل المحاكمة الرعاية الطبية في ١٣٦ مستشفى ذات تخصصات مختلفة، وكذلك في المرافق أو المراكز الطبية الموجودة في السجون نفسها، وفي ٥٧ مركزاً طبياً تابعاً لإدارة السجون وخصوصاً بمرضى السل، وفي تسعة مراكز طبية تابعة لإدارة السجون وخاصة بمرضى المخدرات. وتُبذل جهود لتزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بالوسائل اللازمة لإعادة تأهيلهم.

١٥٤- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أُدخلت تعديلات على التشريعات المعمول بها في قطاع السجون من أجل تنظيم حضور المنظمات الدينية في أماكن سلب الحرية، وإجراءات الإذن بعقد اجتماعات خاصة بين السجناء وأفراد هذه المنظمات، وإقامة احتفالات وطقوس دينية في السجون. وفي كل وحدة من الوحدات الإقليمية لدائرة السجون الاتحادية، أنشئ منصب المدير المساعد المسؤول عن تلبية الاحتياجات الخاصة للسجناء المؤمنين.

١٥٥- وفي الوقت الحالي، تُستخدم عقوبات بديلة على نطاق واسع في الاتحاد الروسي، مما يسمح بخفض عدد السجناء المحتجزين في السجون. وهناك عقوبات لا تنطوي على سلب الحرية، مثل الغرامات، أو خفض بدلات الخدمة العسكرية، أو العمل الإجباري، أو العمل تحت إشراف سلطة قضائية مع حجر الراتب، أو إسقاط الأهلية لتولي مناصب أو وظائف معينة، أو تقييد الحرية، أو العمل القسري؛ وغيرها من التدابير مثل تأجيل التنفيذ الفعلي للعقوبة، وتعليق

تنفيذ العقوبة، ومراقبة مدى امتثال شخص مدان للالتزام المفروض عليه بتلقي العلاج من إدمان المخدرات وإعادة التأهيل الطبي و/ أو الاجتماعي من جملة أمور أخرى.

١٥٦- ومنذ عام ٢٠١٢، تُستخدم الإقامة الجبرية في الاتحاد الروسي كتدبير احترازي بديل للاحتجاز السابق للمحاكمة. وفي الفترة بين عام ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٧، طُبِّقَ هذا الإجراء الاحترازي على ٤٦ ٨٠٠ شخص.

١٥٧- ويُجَلَّ تنفيذ العقوبة بشأن المدانين المعترف بحالتهم كمدمنين إلى حين استكمال علاجهم وإعادة تأهيلهم الطبي أو الاجتماعي، وقد بدأ العمل بهذا الإجراء منذ عام ٢٠١٢، لكنه ينحصر في مدة لا تزيد على خمس سنوات.

١٥٨- ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بدأ تطبيق عقوبة جديدة من العقوبات البديلة لسلب الحرية على من يرتكبون جرائم صغيرة أو أقل خطورة أو جرائم خطيرة لأول مرة، وهي "العمل القسري". ويقضي الأشخاص المحكوم عليهم بالعمل القسري عقوبتهم في المراكز الإصلاحية الموجودة في إقليم الكيان المكون للاتحاد الذي كانوا يعيشون فيها أو الذي أدينوا فيه. وفي الوقت الراهن، تُتخذ تدابير عملية وتنظيمية بغية إنشاء منظومة من المراكز الإصلاحية. ومنذ بداية عام ٢٠١٧، نُفذت ٤٠١ عقوبة بالعمل القسري.

١٥٩- وفي عام ٢٠١٦، كان لدى ٨١ كياناً من الكيانات المكونة للاتحاد الروسي لجان للمراقبة العامة، بلغ عدد العاملين فيها ما مجموعه ١ ٠٠٠ شخص. وفي العام نفسه، انضم ٦٤٢ عضواً جديداً إلى تلك اللجان، في إطار تناوب الموظفين العاملين في ٤٤ منطقة من الاتحاد الروسي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُقرَّ الإجراء المتعلق بتقديم تقارير عن عمل هذه اللجان إلى الجمهور.

١٦٠- وفي عام ٢٠١٦، أُجرى أعضاء لجان المراقبة العامة ٣ ٣٠٠ زيارة إلى السجون، وخلاها قابلوا بصورة فردية ما مجموعه ٥ ١١٠ سجناء من المدانين والمحتجزين قبل المحاكمة وتلقوا منهم أكثر من ٩٧٥ شكوى.

١٦١- وحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كانت هناك ٤٨ ١٣١ امرأة سجيناً: ٣٨ ٩٤١ امرأة مدانة في مجتمعات السجون والمراكز الطبية الموجودة في السجون ومراكز العلاج والوقاية، و ٩ ١٩٠ امرأة في مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة أو المرافق التي تُستخدم استخداماً مماثلاً. وهناك ما مجموعه ١٣ داراً للأطفال ملحقه بالسجون حيث يعيش ٥٤٠ طفلاً.

١٦٢- وتنص تشريعات السجون في الاتحاد الروسي على مجموعة من الخصائص المتعلقة بكيفية قضاء العقوبات المفروضة على النساء. ويجوز للنساء المدانات الحوامل أو اللواتي لديهن أطفال معالون أو ذوات الإعاقة، والنساء المحتجزات في المراكز الطبية الموجودة في السجون، شراء ما يرغبن فيه من منتجات غذائية ومواد أساسية على حسابهن الخاص.

١٦٣- ويجوز للنساء المدانات اللواتي يعشن مع أطفالهن في دور الأطفال الملحقه بمجمعات السجون طلب إذن بمغادرة السجن لفترات وجيزة من أجل إبداع أطفالهن لدى الغير؛ ويجوز للواتي لديهن أطفال قُصّر وذوو إعاقات خارج السجن زيارة أطفالهن زيارة سنوية قصيرة.

- ١٦٤- ويمكن للنساء والرجال المحكوم عليهم بسلب الحرية في مجتمعات سكنية خاضعة لنظام مفتوح أن يتلقوا عدداً غير محدود من الطرود البريدية التي تُسَلَّم لهم شخصياً وفي شكل مطبوعات.
- ١٦٥- وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت خريطة الطريق المتعلقة بالانتقال التدريجي إلى عيش الأمهات المدانات مع أطفالهن، والتي من المقرر تنفيذها في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢١.
- ١٦٦- وفي عام ٢٠١٦، شاركت ٢٦ ٣٠٠ امرأة مدانة في عملية التكييف الوظيفي. وحصلت ٢٤ ٨٠٠ امرأة منهن على وظيفة دائمة في قطاعات الإنتاج والخدمات العامة في المنشآت و ١ ٥٠٠ منهن على وظيفة دائمة في مجال التعليم والتدريب المهني. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت حوالي ٣ ٥٠٠ امرأة التدريب المهني بالتوازي مع عملهن.
- ١٦٧- ويستمر خفض عدد عقوبات سلب الحرية المفروضة. وفي عام ٢٠١٦، فُرضت هذه العقوبات على ١٣٤ ٢٠٦ شخصاً، وهو عدد يمثل ٢٧,٨ في المائة من إجمالي عدد الأشخاص المدانين، مقارنة مع ٢٨,٨ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٥.
- ١٦٨- وزاد عدد الأشخاص المحكوم عليهم بسلب الحرية مع وقف تنفيذ الحكم؛ حيث ارتفعت نسبتهم من ٢٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٦.
- ١٦٩- وزاد أيضاً عدد الأشخاص المحكوم عليهم بدفع غرامة بنسبة ١,٧ في المائة؛ وأولئك المحكوم عليهم بأعمال إجبارية بنسبة ٧,٦ في المائة.

زاي- الحقوق المدنية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني (التوصيات ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٨-١٥٠ و ١٥٢ و ١٥٤ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦٤ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٧٠ و ١٧٣ و ١٧٥ و ١٧٧ و ١٨٥-١٩٢)

- ١٧٠- بموجب المادة ٢٩ من دستور الاتحاد الروسي، تُحظر الرقابة وتُكفل حرية الفكر والتعبير وحرية وسائل الإعلام.
- ١٧١- ويواصل الاتحاد الروسي تعاونه بنشاط مع لجنة فينيسيا، وبشارك في كافة اجتماعاتها.
- ١٧٢- وتُكفل حرية الفكر والتعبير والحق في التجمع السلمي لجميع الناس. ووفقاً للمادتين ١٩ و ٢١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، قد تخضع ممارسة هذه الحقوق والحريات للقيود التي ينص عليها القانون والتي تشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرّياتهم.
- ١٧٣- ولا تنص التشريعات الروسية على أي قيود غير متناسبة على ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي أو في حرية التعبير.
- ١٧٤- ويكفل الدستور الحق في التجمع بطريقة سلمية وبدون أسلحة وفي تنظيم اجتماعات وتجمعات ومظاهرات ومسيرات واعتصامات. وتمثل ممارسة هذا الحق شكلاً مهماً من أشكال مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة.

١٧٥- وتنص التشريعات على إجراء للإخطار بتنظيم الأحداث العامة. ولا يمكن للسلطات أن ترفض تنظيم حدث عام إلا إذا قُدِّم الإخطار من شخص لا يحق له، بموجب القانون، تنظيم حدث عام أو إذا كان القانون يحظر عقد أحداث عامة في المكان المشار إليه في الإخطار.

١٧٦- ويمكن للأفراد أو المنظمات الطعن في قرار السلطات أمام المحاكم.

١٧٧- ويواصل تعديل التشريعات بشأن الاجتماعات، وقد أُدخلت تغييرات على إجراء الإخطار تتعلق بالحالات التي يصادف فيها الموعد النهائي لتقديم الإخطار يوماً غير أيام العمل.

١٧٨- وأصدرت المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي تقييماً بشأن مختلف أحكام القانون المتعلقة بالاجتماعات. وأدخلت تعديلات تفرق بوضوح بين المسؤولية المدنية لمنظم حدث عام والمسؤولية الإدارية للمشاركين فيه، ووسَّع نطاق الضمانات التي تُحمي حقوق منظمي الأحداث العامة والمشاركين فيها. وأُجريت تغييرات أخرى بشأن إجراء الإخطار بتنظيم هذه الأحداث، وبشأن تقييد الصلاحيات التقديرية للسلطات التي تتخذ القرار بشأن الموافقة عليها.

١٧٩- وتتضمن التشريعات الروسية السارية نُهجاً شاملاً ومتكاملاً لحماية حرية التعبير والرأي. وتُحظر أي عرقلة لعمل الصحفيين؛ وتُحمى مصادر المعلومات؛ ولا بد من قرار قضائي خاص للإجبار على كشف مصدر المعلومات؛ وتنص التشريعات على إجراء لدحض صحة أي معلومات.

١٨٠- وتمثل إحدى الوسائل الرامية إلى دعم الصحفيين في الجوائز التي تمنحها حكومة الاتحاد الروسي للمهنيين العاملين في هذا المجال الذين يركزون بنشاط على التحقيقات الصحفية، في جملة مواضيع أخرى ذات الصلة بالسلطات المحلية. ويمكن اعتبار هذا الدعم الذي تقدمه المؤسسات العليا للدولة شكلاً من أشكال ضمان حماية الصحافة المستقلة وتشجيعها على نحو موضوعي.

١٨١- وتتجم عن الجرائم التي تستهدف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان آثار سلبية خطيرة على تنمية المجتمع برمته وعلى ترسيخ مفهوم سيادة القانون. ولذلك، تولي هيئات إنفاذ القانون الأولوية القصوى للتحقيق في مثل هذه الجرائم ومنع ارتكابها. وفي الفترة التي يغطيها التقرير، سُجلت ٢٥ جريمة متعلقة بعرقلة ممارسة العمل الصحفي المشروع، وكُشفت هوية ٢٩ شخصاً من مرتكبي هذه الجرائم.

١٨٢- وفي كل عام، ومن خلال عملية تنافسية، تُمنح إعانات مالية من الميزانية الاتحادية لتنفيذ مشاريع ذات أهمية اجتماعية في مجال وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية، من قبيل البرامج الإذاعية والتلفزيونية والأفلام الوثائقية والإعلانات العامة والمواقع الشبكية ذات محتوى اجتماعي وتربوي.

١٨٣- وتحرص الدولة على أن تكون لدى السكان مصادر إعلامية متنوعة سهلة المنال وميسورة التكلفة، بما يشمل البث المجاني للبرامج التلفزيونية والإذاعية (هناك عشر قنوات تلفزيونية وثلاث محطات إذاعية) والمنشورات المطبوعة.

١٨٤- وبالنظر إلى تطور الإنترنت، حددت الدولة هدفاً يتمثل في تركيب الهياكل الأساسية للاتصالات في جميع أنحاء البلد كي يتسنى لكل مركز من المراكز السكانية التي يبلغ عدد سكانها ٥٠٠ نسمة أو ما فوق الوصول إلى إحدى شبكات النطاق العريض.

١٨٥- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُدِّلت التشريعات لإدراج أحكام تقيّد الوصول إلى المواقع الشبكية التي تنشر المعلومات على نحو يهك حقوق المؤلف. وفي الوقت الحالي، يمكن لأصحاب هذه الحقوق اللجوء إلى المحكمة كي تتخذ تدابير احترازية لصالحهم.

١٨٦- وفي عام ٢٠١٣، أُدرج حكم لتقييد الوصول إلى وسائل الإعلام التي تنشر معلومات تحرض على ارتكاب أعمال العنف الجماعي، أو على القيام بأنشطة متطرفة أو على المشاركة في أحداث جماعية أو عامة منظمة دون احترام الإجراء المحدد لهذا الغرض.

١٨٧- ووفقاً لتفسير القانون الدستوري الذي قدمته المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي، أصبح تنفيذ تدابير الملاحقة الجنائية في حالات تكرار مخالفة التشريعات المتعلقة بالأحداث العامة متماشياً مع الدستور.

١٨٨- وقد خضع القانون المنظم لنشاط المنظمات غير الربحية التي تمارس وظيفة وكالات أجنبية لمراجعة موضوعية. وحُدِّد مفهوم "الأنشطة السياسية"، الذي يكتسي أهمية حاسمة في عملية الاعتراف بمنظمة غير ربحية كوكالة أجنبية. وأضيف أيضاً مزيد من الخصائص إلى هذا المفهوم، مما أدى إلى التقليل من عدم اليقين القانوني.

١٨٩- ولا تندرج في إطار الأنشطة السياسية الأنشطة التي تُنجز في مجالات العلم، والثقافة، والفن، والصحة، والوقاية، وحماية صحة المواطنين، والخدمات الاجتماعية، والمساعدة الاجتماعية، وحماية المواطنين، وحماية الأمهات والأطفال، وتقديم المساعدة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، والترويج لنمط حياة صحي، والتربية البدنية والرياضة، وحماية الحيوانات والنباتات، والأنشطة الخيرية.

١٩٠- ولا يمنع الالتزام المفروض على المنظمات غير الربحية التي تعمل كوكالات أجنبية بتقديم طلب للتسجيل في السجل المناسب من تلقي الدعم المالي من منظمات أجنبية ودولية أو من مواطنين أجانب أو من أشخاص عديمي الجنسية. كما أنها لا تُحرم من إمكانية المشاركة في الأنشطة السياسية التي تجرى في أراضي الاتحاد الروسي، ولا يوجد تمييز بينها وبين المنظمات غير الربحية التي لا تتلقى تمويلاً أجنبياً. وهناك إجراء لشطبها من سجل الوكالات الأجنبية.

١٩١- ويشهد المجتمع المدني في الاتحاد الروسي تطوراً كبيراً. وحتى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، كان هناك أكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ منظمة غير ربحية مسجلة. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧، سُجِّلت أكثر من ١١ ٠٠٠ منظمة في السجل الحكومي.

١٩٢- وأحد الأهداف الرئيسية للسياسة الحكومية هو تقديم الدعم في شكل تمويل أو أملاك أو معلومات أو مشورة للمنظمات غير الربحية. ويُقدّم جزء كبير من هذا الدعم عن طريق الإعانات المالية التي يمنحها رئيس الاتحاد الروسي للمنظمات غير الربحية التي تساهم في تطوير منظمات المجتمع المدني والتي تنجز مشاريع ذات أهمية اجتماعية أو ذات صلة بحماية حقوق وحرريات الإنسان والمواطن. وفي عام ٢٠١٧، حُصِّص لهذا الدعم أكثر من ٧ ٠٠٠ مليون روبل من الميزانية الاتحادية، أي ما يقارب ضعف المبلغ المخصص لهذا الغرض في عام ٢٠١٦. وهناك أيضاً برامج لدعم منظمات المجتمع المدني التابعة لمجموعة من الوكالات الاتحادية. ويندرج العمل في هذا المجال ضمن اختصاصات الهيئات الإدارية للمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٩٣- ويُظَمّ سنوياً حدث لنيل الجائزة الحكومية للإنجازات المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان، التي مُنحت في عام ٢٠١٧ للسيدة ليودميلا ألكسييفا، رئيس منظمة المجتمع المدني الإقليمية، المعروفة باسم فريق موسكو لتطبيق وثيقة هلسنكي الختامية (فريق هلسنكي في موسكو).

١٩٤- وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، استُحدث مفهوم "المنظمة غير الربحية التي تقدم خدمات ذات فائدة عامة"، ووضعت قائمة بأسماء هذه المنظمات، وأُتيحت إمكانية تقديم المساعدة المالية والمادية لها على مدى فترة لا تقل عن سنتين.

١٩٥- وبعد بدء نفاذ التعديلات على التشريعات المتعلقة بالأحزاب السياسية في عام ٢٠١٢، لُوحظت زيادة في النشاط السياسي بين مواطني الاتحاد الروسي، تجلّت في إنشاء أحزاب جديدة. ويوجد حالياً ٦٩ حزباً سياسياً مسجلاً، ولدى ٦٧ منها حق المشاركة في الانتخابات.

١٩٦- وفي عام ٢٠١٦، شارك ١٤ حزباً سياسياً في انتخابات الدورة التشريعية السابعة لمجلس الدوما في الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي.

١٩٧- وشارك ٤٢ حزباً سياسياً وست جمعيات مدنية في الانتخابات التي جرت على مستويات مختلفة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٩٨- ويُواصل تنفيذ برنامج لإعادة تأهيل ضحايا القمع السياسي. وفي عام ٢٠١٥، اعتمد إطار السياسة الحكومية من أجل صون ذاكرة ضحايا القمع السياسي.

حاء- التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التوصيات ١٩٤-٢٠١ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٢٧-٢٢٩)

١٩٩- ينص الدستور على أن الاتحاد الروسي دولة اجتماعية.

٢٠٠- وفي عام ٢٠١٤، اعتمد البرنامج الحكومي المتعلق بالدعم الاجتماعي للمواطنين، ومن بين أولوياته خفض معدل الفقر.

٢٠١- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهد الحد الأدنى للأجور زيادات سنوية في الاتحاد الروسي. وقد تضاعف في السنوات الخمس الأخيرة بمعامل ١,٧ تقريباً، وهو يعادل حالياً ٧٢ في المائة من الحد الأدنى للكفاف بالنسبة للسكان الذين هم في سن العمل.

٢٠٢- وفي عام ٢٠١٨، يعادل الحد الأدنى للأجور ٨٥ في المائة من القيمة الحقيقية للحد الأدنى للكفاف بالنسبة للسكان الذين هم في سن العمل. وفي عام ٢٠١٩، سُنشأ آلية دائمة للموازنة بين الحد الأدنى للأجور والقيمة الحقيقية للحد الأدنى للكفاف بالنسبة للسكان الذين هم في سن العمل، على الرغم من أن الأول لا يمكن تخفيضه في حال انخفاض الثاني.

٢٠٣- ومنذ عام ٢٠٠٧، تُمنح مساعدة فريدة من نوعها تسمى "رأس مال الأمهات" عند ولادة أو تبني الطفل الثاني (والأطفال اللاحقين)، وقد تضاعف مبلغها تقريباً منذ بدء العمل بها نتيجة رفع قيمتها، وتبلغ حالياً نحو ٧ ٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن يستمر العمل بهذه المساعدة حتى عام ٢٠٢١. وفي معظم الكيانات المكونة للاتحاد الروسي، تُستكمل هذه المساعدة الاتحادية برصيد مالي يدفع للأمهات على المستوى الإقليمي ويُحدّد

قيمته في كل كيان على حدة. ومنذ عام ٢٠١٣، تتلقى الأسر المحتاجة إلى المساعدة في الكيانات المكونة للاتحاد مساعدة مالية شهرية تعادل الحد الأدنى للكفاف بالنسبة للأطفال، بعد ولادة الطفل الثالث والأطفال اللاحقين الذين ولدوا بعد عام ٢٠١٢. وتُدفع هذه المساعدة حتى يبلغ الأطفال ثلاث سنوات من العمر. وفي أواخر عام ٢٠١٧، أُقرَّ قانون بشأن دفع إعانة شهرية عند ولادة الطفل الأول للأسر التي يقل دخلها بمعامل ١,٥ عن الحد الأدنى للكفاف المحدد في الكيان المكون المعني، وذلك خلال الـ ١٨ أشهر الأولى من حياة الطفل.

٢٠٤- وتحدّد جميع المعاشات التقاعدية سنوياً بالتناسب مع التضخم.

٢٠٥- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مُنح مبلغ ٥ ٠٠٠ روبل دفعة واحدة لجميع المتقاعدين المقيمين إقامة دائمة في أراضي الاتحاد الروسي.

٢٠٦- ومنذ عام ٢٠١٣، زاد توفير المساعدة الاجتماعية العامة على المستوى الإقليمي بالاستناد إلى العقود الاجتماعية.

٢٠٧- وفي عام ٢٠١٥، بدأ العمل بمعياري الانتقاء والحاجة لتقديم المساعدة الاجتماعية في الكيانات المكونة للاتحاد.

٢٠٨- وفي عام ٢٠١٧، وفي معظم الكيانات المكونة للاتحاد، وضعت سلسلة من التدابير الطويلة الأجل التي تهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي للسكان والحد من الفقر، ولا سيما زيادة أجور العاملين في الاقتصاد الحقيقي، وإيجاد فرص العمل مع رفع إنتاجية العمال والمساهمة في زيادة الدخل المستمد من الأنشطة التجارية، من بين أهداف أخرى.

٢٠٩- ومنذ عام ٢٠١٤، تُقدّم للمواطنين الذين يتلقون معاشاً تقاعدياً ويرغبون في العودة إلى العمل دورات تدريبية مهنية أساسية وتكميلية متصلة بالخصائص المطلوبة في سوق العمل.

٢١٠- وفي عام ٢٠١٥، دخل القانون الاتحادي المتعلق بأساسيات المساعدة الاجتماعية للسكان في الاتحاد الروسي حيز النفاذ. ويهدف هذا القانون إلى جملة أمور منها تحسين فعالية نظام المساعدة الاجتماعية الجديد والمختلف تماماً، عن طريق ضمان جودة الخدمات الاجتماعية وإمكانية أن يصل إليها الأشخاص ذوو الإعاقات وكبار السن وغيرهم من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الاجتماعية.

٢١١- ويواصل الاتحاد الروسي تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المنافسة. وفي عام ٢٠١٦، أُعدَّت الاستراتيجية الأولى لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الروسي حتى عام ٢٠٣٠. واعتمد أيضاً مشروع من المشاريع ذات الأولوية تحت عنوان "المؤسسات الصغيرة ودعم المبادرات التجارية الفردية" (٢٠١٧-٢٠١٨).

٢١٢- وقد خضعت حدود مسؤولية أصحاب المشاريع للمراجعة. ومنذ عام ٢٠١٦، يمكن معاقبة أصحاب المشاريع الذين يرتكبون لأول مرة مخالفة إدارية لا تترتب عليها آثار ضارة بمجرد توبيخ.

٢١٣- وأنشئت هيئة للتحقيق الأولي في الشكاوى المتعلقة بعدم التزام أصحاب المشاريع بالمتطلبات الإلزامية.

- ٢١٤- وتُعفى المؤسسات التي يقل دخلها السنوي عن ٤٠٠ مليون روبل من الامتثال لبعض أحكام حظر الاحتكار، كما بُسِّطت المتطلبات الإدارية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- ٢١٥- وعُزِّز استخدام النظام الضريبي المبسّط، وُزِّعت عبء الدخل التي يمكن معها الاستفادة من هذا النظام، واعتمدت سلسلة من التخفيضات الضريبية.
- ٢١٦- وفي عام ٢٠١٦، بدأ العمل بالسجل الواحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يسر الاستفادة من تدابير المساعدة الحكومية. والآن لم يعد من الضروري تقديم وثائق تبرر وضع المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة للاستفادة من برامج المساعدة الحكومية.
- ٢١٧- وفي عام ٢٠١٦، حُصص مبلغ ١١ ١٠٠ مليون روبل للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ صاحب مشروع الحصول على مساعدات، ومن المتوقع توليد ٢٠ ٠٠٠ فرصة عمل.
- ٢١٨- وقد نُفِّحت الأحكام المتعلقة بإجراء تأجير الممتلكات الاتحادية لأصحاب المشاريع.
- ٢١٩- وبُسِّط إجراء فتح حسابات في المؤسسات الائتمانية، في جملة أمور أخرى، لصالح الكيانات القانونية أو فرادى أصحاب المشاريع المسجلين في السجل الحكومي.
- ٢٢٠- وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، من المقرر إعفاء العاملين لحسابهم الخاص من دفع الضرائب.
- ٢٢١- وقد نُفِّذ مشروع يهدف إلى إنشاء شبكة من المراكز المتعددة الوظائف لتوفير الخدمات الحكومية والبلدية للمؤسسات.
- ٢٢٢- وأعدت خريطة طريق لتشجيع التجارة الإلكترونية.
- ٢٢٣- ووفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً، يوجد في الاتحاد الروسي تأمين اجتماعي إجباري للعمال، ويشكل عنصراً غير قابل للتصرف فيه من عناصر الحماية الاجتماعية للسكان ويساهم بشكل كبير في ضمان استقرار وضعهم المالي والاجتماعي.
- ٢٢٤- وفي الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، عُدِّلت التشريعات المتعلقة بالتأمين الاجتماعي الإلزامي في حالات العجز المؤقت عن العمل وفي حالة الأمومة.
- ٢٢٥- وقد اعتمدت قوانين من أجل إعمال حقوق المواطنين في الحصول على الاستحقاقات التي تكفلها الدولة في حالات العجز المؤقت عن العمل والحمل والولادة، والاستحقاقات المالية الشهرية للأطفال المعالين، وكذلك من أجل ضمان احترام أحد المبادئ الأساسية للتأمين الاجتماعي، ألا وهو: حصول الشخص المؤمن عليه على الضمانات الاجتماعية، لا سيما عندما يكون هناك قرار قضائي نهائي بشأن عدم دفع شركة التأمين لهذه الاستحقاقات (على سبيل المثال، عندما تتوقف هذه الأخيرة عن العمل، أو عندما لا يكون لديها رصيد كاف في حساباتها في المؤسسات الائتمانية أو غير ذلك من الظروف المماثلة).
- ٢٢٦- وفي عام ٢٠١٥، مِدِّدت فترة العجز المؤقت عن العمل لتشمل رعاية الأطفال ذوي الإعاقة أو ذوي أمراض تتطلب البقاء في المستشفى.
- ٢٢٧- ويعاد تقييم التحويلات الاجتماعية والاستحقاقات والتعويضات على أساس سنوي. وفي عام ٢٠١٨، اعتمد إجراء على المستوى التشريعي لتحديد التحويلات الاجتماعية والاستحقاقات والتعويضات بالتناسب مع ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك مقارنة مع السنة السابقة.

٢٢٨- ومنذ عام ٢٠١٥، أصبح أصحاب العمل ملزمين بدفع اشتراكات لصندوق المعاشات التقاعدية للاتحاد الروسي الخاص بالعمال الأجانب. وبالتالي، أصبح لدى العمال الأجانب المقيمين بصورة مؤقتة في الاتحاد الروسي الحق في استحقاقات الضمان الاجتماعي، مثل تلك المتعلقة بالعجز المؤقت عن العمل.

٢٢٩- ويواصل الاتحاد الروسي السعي إلى إبرام معاهدات التعاون الدولي المتعلقة بالضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية. وحتى الآن، وقع الاتحاد الروسي على ٢١ معاهدة من هذا النوع.

٢٣٠- ووفقاً لأحكام المادة ٤٠ من الدستور، يتمتع جميع الأشخاص بالحقوق في السكن. ويحصل المواطنون ذوو الدخل المنخفض أو أفراد فئات أخرى محددة في التشريعات الذين يحتاجون إلى السكن على سكن مجاني أو ميسور التكلفة ممّول من الدولة أو البلديات أو غيرها من الجهات الحكومية.

٢٣١- ولا يجوز طرد أي شخص من مسكن ما، أو تقييد حقه في استخدام المسكن لأسباب لا تنص عليها التشريعات أو وفقاً لإجراء مخالف للإجراء الذي تحدده التشريعات.

٢٣٢- وتحتفظ الهيئات الإدارية للمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي بسجل للمواطنين المحتاجين إلى سكن بإيجار اجتماعي.

٢٣٣- وفي الاتحاد الروسي، يحق لجميع الأشخاص الحصول على خدمات طبية مجانية في إطار برنامج الضمانات الحكومية لتوفير الرعاية الطبية المجانية للمواطنين، كما يحق لهم الحصول على الخدمات الطبية المدفوعة الأجر وغيرها من الخدمات، بموجب عقد تأمين صحي طوعي على سبيل المثال.

٢٣٤- وفي عام ٢٠١٥، أُقرَّ النظام الداخلي لتنظيم وتنفيذ أعمال الوقاية من الأمراض غير المعدية وأداء الأنشطة الرامية إلى تشجيع نمط حياة صحي في المؤسسات الطبية.

٢٣٥- وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ومن أجل إعمال حقوق المواطنين في مجال الصحة، اعتُمدت تدابير تشمل من بين ما تشمل: سن قانون لحماية صحة المواطنين من آثار دخان التبغ وعواقب استهلاكه؛ وتعديل القاعدة التكميلية التي تنظم توفير الأدوية للأشخاص الذين يعانون من بعض الأمراض؛ وتحسين برنامج توفير الأدوية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وتعزيز التدابير المتعلقة بتوفير الرعاية الطبية للأطفال الأيتام أو المحرومين من رعاية الوالدين.

٢٣٦- وقد اعتُمدت برامج مختلفة لتحسين مراكز الرعاية قبل الولادة في الاتحاد الروسي، كما اعتُمدت استراتيجية توفير الأدوية لسكان الاتحاد الروسي حتى عام ٢٠٢٥ (في عام ٢٠١٣)، والبرنامج الحكومي لتعزيز الصحة (٢٠١٤)، وإطار تطوير خدمات الرعاية المبكرة في الاتحاد الروسي حتى عام ٢٠٢٠ (٢٠١٦).

٢٣٧- وفي كل عام، يُعتمد برنامج بشأن الضمانات الحكومية لتوفير الرعاية الطبية المجانية للمواطنين، تُحدّد فيه التزامات الدولة في هذا المجال.

٢٣٨- وفي عام ٢٠١٣، عُديلت تشريعات العمل لتحسين حماية العمال. وعلى وجه التحديد، حُدّدت الفترة التي يجب على صاحب العمل خلالها التبليغ كتابةً بالأسباب التي تبرر

قراره عدم تعيين شخصاً ما، ومُنح العمال الحق في تغيير المؤسسة الائتمانية لتحويل رواتبهم، كما أضفي طابع رسمي على إجراء دفع الأجور.

٢٣٩- وثُنِّدَت سياسة فعالة في مجال هجرة اليد العاملة في الاتحاد الروسي.

٢٤٠- ويحق لأصحاب العمل أو الأطراف المتعاقدة توظيف عمال أجنبية أو الاستعانة بخدماتهم شريطة أن يكون لدى هؤلاء العمال الترخيص اللازم.

٢٤١- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُدرج في التشريعات الاتحادية حكماً يقتضي، عند التوقيع على عقد العمل، أن تكون لدى العامل الأجنبي وثيقة تأمين صحي طوعي سارية المفعول طوال مدة العقد أو أن يكون صاحب العمل قد وقَّع على عقد مع إحدى المؤسسات لتوفير الخدمات الصحية لعماله الأجانب.

٢٤٢- ومُنح أيضاً أصحاب العمل الحق في تقديم طلبات لتوظيف العمال الأجانب على مدار السنة، ومُنح للكيانات المكونة للاتحاد الروسي بتقديم عدة مقترحات لزيادة عدد العمال اللازمين في السنة الجارية، وقُلِّصَت المهل الزمنية المحددة لكي تنظر اللجان المختصة المشتركة بين الوكالات في طلبات أصحاب العمل وتتخذ قرارات بشأنها.

٢٤٣- وسمح الإجراء الذي اعتمد في عام ٢٠١٥ بخفض المدة التي يقضيها أصحاب العمل في إجراءات الحصول على تصاريح العمل وإرسال دعوات لدخول البلد من أجل أداء وظيفة ما، لتصبح هذه المدة ما بين شهرين ونصف وثلاثة أشهر.

٢٤٤- وفي عام ٢٠١٤، حُدِّدَت الضمانات المتعلقة بالضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية للعمال الأجانب خلال فترة العجز المؤقت عن العمل. وتُلزِم هذه الضمانات صاحب العمل بدفع الاشتراكات اللازمة لصندوق المعاشات التقاعدية وصندوق التأمين الاجتماعي للاتحاد الروسي.

طاء- التثقيف، في جملة أمور، بشأن حقوق الإنسان (التوصيات ٢٠٥-٢١١)

٢٤٥- في الاتحاد الروسي، يتاح التعليم الثانوي العام بالمجان ويمكن متابعته باللغة الأم للطلاب التي يمكن دراستها أيضاً كمادة من المواد التعليمية.

٢٤٦- وفي روسيا، تُدرَّس ٧٤ لغة وطنية كمواضيع تعليمية بما فيها ٢٢ لغة من لغات الشعوب الأصلية القليلة العدد. ويمكن متابعة جميع مراحل التعليم بـ ٢٤ لغة من اللغات الوطنية لروسيا.

٢٤٧- وتتيح مراكز التعليم العالي العامة إمكانية الدراسة بالمجان عن طريق عملية تنافسية.

٢٤٨- وفي الاتحاد الروسي، يوجد ٢٧,٩ مليون شخص تابعوا دراستهم في التعليم العالي، منهم ٥,٤ ملايين لم يكملوا تعليمهم العالي، ويوجد ٧,١ ملايين شخص حاصلين على شهادة التدريب المهني المتوسط. وهناك أيضاً ٢١,٨ مليون شخص و١٣ مليون شخص و٦,٤ ملايين شخص أكملوا، على التوالي، التعليم الثانوي والتعليم الأساسي والتعليم الابتدائي.

٢٤٩- وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت استراتيجية التنمية المستدامة للمناطق الريفية في الاتحاد الروسي حتى عام ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تقديم المساعدة إلى مراكز الرعاية النهارية للأطفال والمدارس الموحدة الواقعة في المناطق الريفية.

٢٥٠- ويواصل الاتحاد الروسي اتخاذ تدابير في مجال التثقيف القانوني. وفي نظام التعليم المدرسي، هناك العديد من الفرص لنشر ثقافة قانونية بين الطلاب، سواء على مستوى التعليم الابتدائي والأساسي أو في السنوات الأخيرة من التعليم الثانوي. وعلى مستوى التعليم الأساسي، يمكن للطلاب اختيار وحدات مختلفة، من بينها "المبادئ الأساسية للقانون"، و"القانون الأساسي"، و"الحقوق اليومية"، وينصب التركيز على مواضيع مختلفة، مثل "المراهقون كمواطنين"، و"الحقوق المدنية والسياسية"، و"الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية". وتشمل البرامج الدراسية للفروع الاجتماعية والإنسانية، والاجتماعية والاقتصادية مادة القانون. وفي إطار المادة المعنونة "التاريخ العالمي"، تولى أهمية خاصة للنهج المفاهيمية والقانونية لمفهوم حقوق الإنسان. كما تنظم المدارس أنشطة إضافية وخارجة عن المناهج الدراسية بشأن القضايا القانونية، في جملة أمور أخرى، بالتعاون مع هيئات إنفاذ القانون.

٢٥١- ويشارك مفوض حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي في وضع البرامج التعليمية التي تتناول القضايا المتصلة بممارسة حريات وحقوق الإنسان وحمايتها، وفي نشر كتب مدرسية وكتيبات وفي عمل المراكز القانونية الاستشارية، كما يشارك في تنظيم أنشطة ومشاريع البحث وفي تشجيع برامج الماجستير التي توفر التدريب للخبراء القانونيين المتخصصين في مجال حماية حقوق الإنسان.

٢٥٢- ويُقدّم برنامج الماجستير المعنون "الحماية الدولية لحقوق الإنسان" بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبدعم منهجي من المركز الأوروبي المشترك بين الجامعات لحقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية. وفي إطار هذا البرنامج، أنشئ المركز المشترك بين الجامعات للموارد المتعلقة بحقوق الإنسان، تحت إشراف إدارة القانون الدولي التابعة للجامعة الروسية للصدّاقة بين الشعوب.

٢٥٣- ويتعاون مفوض حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي مع مراكز مختلفة للدراسات العليا. وقد وقّع على اتفاقات بشأن تبادل الوثائق وإنجاز أنشطة علمية وعملية وإذكاء الوعي - في مجالات منها المجالات المواضيعية الدولية - وتنظيم دورات تدريبية في مكتب مفوض حقوق الإنسان.

٢٥٤- وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، يُحتفل باليوم الوطني للمساعدة القانونية للأطفال. ويتمثل أهم جزء من هذا الاحتفال في الأنشطة المتعلقة بتوفير المساعدة القانونية للأيتام وأولياء الأمور والأسر الحاضنة والأطفال ذوي الإعاقة وآبائهم، من أجل تعريفهم بحقوقهم. ولهذا الغرض، توضع خطوط هاتفية لتقديم المساعدة ومراكز إعلامية في أماكن مختلفة، وتنظّم ندوات ودورات وألعاب تربوية موجهة إلى أشخاص منهم المربون في مراكز الرعاية النهارية للأطفال وفي المرافق الإصلاحية للأحداث.

٢٥٥- ويمكن للمراكز التعليمية الحصول على وحدات مواضيعية بشأن الصحة الإنجابية والتثقيف الجنسي، ويمكنها استخدام هذه الوحدات في سياق عملها.

باء- حقوق الأقليات الإثنية والسكان الأصليين (التوصيات ٢١٧-٢٢٢ و ٢٢٤)

٢٥٦- يعيش في الاتحاد الروسي أكثر من ١٩٠ شعباً وجماعة إثنية، ويتمتعون، على النحو المنصوص عليه في القانون، بالحقوق نفسها التي يتمتع بها غيرهم من السكان في صون وتعزيز لغتهم وثقافتهم وتقاليدهم. كما تتخذ الدولة تدابير تكميلية لدعم الشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى، وغيرها من الأقليات الإثنية.

٢٥٧- ونظراً لضعف نمط الحياة التقليدي وهشاشة البيئة التي يعيش فيها مختلف الشعوب الأصلية وقلّة عدد الأشخاص الذين يكونونها، ينص القانون على عدد من الامتيازات والأفضليات لصالح هذه الشعوب تتعلق باستخدام الموارد الطبيعية والأراضي، كما ينص على تدابير المساعدة الاجتماعية الخاصة بها.

٢٥٨- ويكفل دستور الاتحاد الروسي حماية حقوق شعوب الأقليات وينص على ضرورة تلبية الاحتياجات الثقافية الإثنية للمواطنين. وتكفل المادة ٤٣ من الدستور إمكانية حصول الجميع على التعليم الأساسي العام بالجمان، في أماكن منها المراكز التعليمية الحكومية أو البلدية والمؤسسات التجارية. ويحق لمواطني الاتحاد الروسي اختيار لغة التدريس بحرية.

٢٥٩- وفي المراكز التعليمية الموجودة في أقاليم جمهوريات الاتحاد، يمكن توفير التعليم باللغات الرسمية لهذه الجمهوريات، التي يمكن أيضاً دراستها كمادة من المواد التعليمية. وفي الوقت الحاضر، تشكل ٣٤ لغة وطنية روسية لغات رسمية في جمهوريات الاتحاد ويمكن استخدامها في هذه الكيانات المكونة للاتحاد على قدم المساواة مع اللغة الروسية.

٢٦٠- وتقدم الدولة المساعدة لتطبيق مختلف ترتيبات متابعة التعليم باللغة الأم من بين اللغات الوطنية للاتحاد الروسي، وفقاً لاحتياجات ومصالح فئات المواطنين.

٢٦١- وتُتخذ تدابير من أجل تكيف فئات معينة من الأطفال مع البرنامج التعليمي، بمن فيهم الأطفال المهاجرون وأطفال الروما والأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم بسبب المرض. ومن أجل تحسين التنشئة الاجتماعية لأطفال الروما، أُعدت طريقة لتعليم الأبجدية الروسية في المدارس لصالح أطفال الروما الذين لا يتقنون اللغة الروسية، كما أُعدت كتيبات بلغة الروما لصفوف المرحلة الابتدائية.

٢٦٢- وفي الكيانات المكونة للاتحاد الروسي التي تعيش فيها الشعوب الأصلية القليلة العدد، اعتمدت خطط عمل إقليمية لتعزيز تنمية هذه الشعوب في الشمال.

٢٦٣- وفي عام ٢٠١٦، اعتمدت خطة التدابير الرامية إلى تنفيذ إطار التنمية المستدامة للشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى للاتحاد الروسي (٢٠١٦-٢٠٢٥).

٢٦٤- وفي الكيانات المكونة للاتحاد الروسي التي يعيش في أقاليمها أطفال ينتمون إلى الشعوب الأصلية القليلة العدد ويدرسون فيها، تُحرَّر كتب مدرسية وكتيبات ومؤلفات ومنشورات دورية باللغات الأم لهؤلاء الأطفال المختلفة عن الروسية. وفي جمهورية كومي، على سبيل المثال، حُرِّر ١٧ كتيباً بلغة كومي بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من أجل نظام التعليم العام وبدأ إعداد ١٢ كتيباً آخر. ونشرت أيضاً أربعة كتب مدرسية إلكترونية بلغة كومي.

٢٦٥- ويقدم الدعم في مجال التعليم بمراعاة أسلوب حياة الرحل التي تعيشها الشعوب الأصلية. وفي العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧، على سبيل المثال، شملت البرامج التعليمية المقدمة في إقليم منطقة يامالو نينيتسا المتمتعة بالحكم الذاتي تسعة مراكز للرعاية النهارية للأطفال ومدرسة واحدة ذات مركز للرعاية النهارية للأطفال وثلاث مدارس في المناطق التي يسكنها الرُّحل، حيث تولَّى مهام التدريس ٢٤ مدرساً من السكان الرحل. وكان هناك ١٠٦ أطفال مسجلين في التعليم ما قبل الابتدائي، و ٧٧ طفلاً مسجلاً في التعليم الابتدائي العام.

٢٦٦- وتنص التشريعات الاتحادية، من بين ما تنص عليه، على الضمانات الخاصة التالية للشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى للاتحاد الروسي: آلية مبسّطة

للوصول إلى الموارد البيولوجية؛ ونظام خاص لإدارة الغابات وتنظيمها في الأراضي التي تسكنها عادة هذه الشعوب؛ ودعم الحكومة لجمعيات هذه الشعوب، بما فيها المنشأة كمنظمات غير ربحية ذات توجه اجتماعي، التي تدافع عن بيئة أجدادها وصون وتعزيز أسلوب حياتها واقتصادها وحرفها وثقافتها التقليدية.

٢٦٧- ويجري حالياً إنشاء بوابة متعددة اللغات للتعليم التفاعلي باللغة الروسية في إطار مشروع "التعليم بالروسية". وقد أعدَّ العديد من المؤسسات التعليمية الكبرى الدورات التدريبية المكثفة الأولى على الإنترنت التي سُجِّل فيها أكثر من ١٠.٠٠٠ شخص من خلال منصات التعلم المفتوحة الأكثر استخداماً في العالم، ويُعترف بالنتائج الأكاديمية المحققة في هذه الدورات في إطار برامج التعليم التقليدي.